النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 618 ■ من 4 الى 10 شتنبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

سنتان على زلزال الحوز وسوس... جراح لم تندمل بعد

07 08 09

نور الدين جوبا:

ضيف العدد

الان وبعد مرور سنتين على الكارثة نعتقد أن ما تم إنجازه فعليا لا يرقى لطموحات وآمال الساكنة المتضررة وحقها في استرجاع ولو القليل من كرامتها وإنسانيتها رغم كل المشاريع والتدخلات...

15

الدخول المدرسي والجامعي في ظل استمرار سياسة تخريب التعليم العمومي

06

حملات التضامن العالمية مع غزة.. أين العرب؟!

13

كلمة العدد:

في ضرورة وراهنية بناء المشروع الوطني الديمقراطي الشعبي العلماني الوحدوي في العالم العربي والمغاربي

ارتكزت الامبرياليتان الفرنسية والبريطانية في احتلال دول العالم العربي والمغاربي على استغلال وتسعير التناقضات الداخلية(الدينية وبين الملل وسط نفس الدين والإثنية والقبلية وغيرها) مستفيدة من دراسات المستشرقين واكتسبتا حلفاء داخليين(الكمبرادور وجزء من شبه الاقطاع). ولجأتا، عندما لم تنفع هذه الوسائل، إلى الحرب والمجازر ضد القوى المقاومة.

وفي ماي 1916 قبيل انهيار الامبراطورية العثمانية، اتفقت الامبرياليتان البريطانية والفرنسية مع نظام التسار في روسيا على اقسام الجزء من العالم العربي الذي كان خاضعا لهذه الامبراطورية(إتفاقية سايكس بيكو-وزير خارجية بريطانيا- وزير خارجية فرنسا). وعملتا على رسم حدود الدول المستعمرة بالشكل الذي يؤدي إلى نزاعات على الحدود بين هذه الدول.

كما وضعت الامبريالية البريطانية الأساس لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين(رسالة بلفور، وزير خارجية بريطانيا، إلى روتشيلد، في 2 نونبر 1917، يعبر فيها عن تشجيع بريطانيا لإقامة وطن لليهود في فلسطين).

هكذا ارتكزت السياسات الاستعمارية سابقا والامبريالية حاليا على:

-استغلال التمايزات الهوياتية لتمزيق وحدة الدول واضعافها كأحد الوسائل لفرض الهيمنة بجانب عوامل أساسية أخرى كدعم أنظمة عميلة تتكون قاعدتها الاجتماعية من البرجوازية الكمبرادورية و/أو التبعية والشبه إقطاع.

-تسعير النزاعات على الحدود، أساسا لمنع الوحدة الضرورية بين الشعوب وبين الدول. وبالتالي الحفاظ على كيانات دولتية ضعيفة يسهل التحكم فيها.

-جعل من الكيان الصهيوني قاعدة أمامية في العالم العربي والمغاربي لفرض هيمنة الامبرياليتين البريطانية والفرنسية إنضافت إليها هيمنة الامبريالية الأمريكية بعد الاستقلال الشكلي في أغلبية دول المنطقة.

وللعب دوره، كأقوى وأضمن وكيل للمنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط، وفرت له هذه المنظومة أفتك وأخطر ما تتوفر عليه من أسلحة، بما في ذلك السلاح النووي.

لقد اعتبر الكيان الصهيوني أنه، ككيان منبوذ من شعوب المنطقة، يجب أن يستغل ويفعل في كل التمايزات الهوياتية في المنطقة وجعل من ذلك عقيدة راسخة. ووفر له التعامل اللاديمقراطي مع هذه التمايزات لأغلب الأنظمة الإستبدادية في المنطقة أرضية خصبة.

لمواجهة هذا المشروع التخريبي لدول المنطقة والتقسيمي لشعوبها، لابد أن يرتكز المشروع الثوري على:

1.بناء الدول الوطنية الديمقراطية الشعبية العلمانية:

°الوطنية تعني الدول الكاملة السيادة أي المتحررة من الهيمنة الخارجية.

°الديمقراطية تعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلط.

°الشعبية تعني تمتع الشعب بكل الحريات الديمقراطية وكل حقوقه السياسية والاجتماعية والثقافية.

1. °العلمانية لا تعني العداء للدين، بل إنها ترتكز إلى فصل الدين عن الدولة وضمان حرية المعتقد واحترام ممارسة الشعائر الدينية وعدم المس بالمشاعر الدينية لمختلف مكونات الشعب.

بما أن الدين الاسلامي يمثل الأغلبية الشعبية في منطقتنا، فإذا تم اختزال الديمقراطية في حكم الأغلبية، فإن ذلك سيؤدي إلى الأجحاف في حق المكونات الأخرى. وستوظفه القوى الامبريالية والصهيونية لتقسيم الشعوب وإضعافها.

لذلك، فإن أحد أهم أسس المشروع المناهض للمشروع الصهيوني والامبريالي هو، بالضبط، أن تتبنى بصدق وتدافع بقوة على العلمانية، بالمضمون أعلاه، كل قوى التحرر الوطني، بما في ذلك قوى الاسلام السياسي التي تكافح من أجل تحرير فلسطين من الاحتلال والابادة الجماعية والصهيونية وتحرر شعوب منطقتنا من هيمنة المنظومة الامبريالية.

لا حل حقيقي ودائم في فلسطين سوى الكفاح من أجل الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني، دولة متحررة من هيمنة الصهيونية والامبريالية الغربية. وتتحمل حماس مسئولية تاريخية في طرح هذا الحل والدفاع عنه لكونها أقوى مكون سياسي وعسكري فلسطيني.

كما لا حل في لبنان سوى الكفاح من أجل مشروع بناء الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية التي تقضي على النظام الطائفي المتخلف واللاديمقراطي والذي يشكل أساس نزاعات لا تنتهي.

إن حزب الله الذي يجب أن يتشبث بالحفاظ على سلاحه، يتحمل المسئولية التاريخية في التبني الواضح والصادق للاعلان على أن هدفه هو تجاوز النظام الطائفي لفائدة الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية.

إن العدو الصهيوني-الامبريالي يسعى إلى تكريس أن الصراع في فلسطين هو بين اليهود والمسلمين وأن الصرع في لبنان هو بين الشيعة والطوائف الأخرى. لذلك يجب أن توضح قوى المقاومة أن الصراع هو صراع التحرر الوطني من الاحتلال والهيمنة الصهيونية-الامبريالية وعملائها في المنطقة.

2.بناء وحدة العالم العربي والمغاربي:

إن هذه المهمة صعبة تتطلب استرجاع المشروع الوحدوي لبريقه من خلال النقد الموضوعي للمحاولات الوحدوية السابقة والتصدي للقوى المحلية والاجنبية، خاصة الامبريالية والصهيونية التي ليست في مصلحتها الوحدة، وتقوية العلاقات الأخوية بين شعوب المنطقة والدفاع المستميت على أن الوحدة السياسية والاقتصادية لهذه المنطقة ضرورة حيوية لتحررها وازدهارها. إن هذه الوحدة لا بد أن تتم في إطار فيدرالي يحترم الهويات المتعددة لشعوب المنطقة ويوفر شروط ازدهارها.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

في بيان عقب اجتماع مكتبه السياسي، حزب النهج الديمقراطي العمالي:

الاستمرار في تمتين جبهات النضال ضد السياسات الطبقية والتبعية للنظام والكتلة الطبقية السائدة ومناهضة التطبيع، وحماية مكتسبات الشعب المغربي

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه العادي يوم الأحد 31 غشت 2025 بمقر الحزب بالرباط، وبعد مناقشة القضايا السياسية والتنظيمية المستجدة على الأصعدة الدولية والوطنية توقف عند ما يلي:

على الصعيد الدولي والإقليمي:

– استمرار عمليات الإبادة ضد الشعب الفلسطيني في غزة والأمعان في عمليات التجويع والتهجير، وفي المقابل صمود المقاومة واستمرار أحرار العالم في فضح طبيعة كيان الأبارتايد والإجرام الصهيوني.

– عملية إرهاب دولة الكيان الصهيوني في اغتيال رئيس "حكومة الإنقاذ" والعديد من الوزراء في اليمن الصامد

– إعمال مخطط تفتيت سوريا وقضم أراضيها بتواطؤ مكشوف للولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج وتركيا ونظام "المرحلة الانتقالية" في سوريا العميل والجبان.

– مخطط نزع سلاح المقاومة اللبنانية والفلسطينية القديم/الجديد للانتقال إلى مرحلة متقدمة من تجريد شعوب المنطقة من أدوات السيادة وردع العدوان العسكري للكيان الصهيوني.

– تصعيد العدوان الامبريالي الأمريكي على فنزويلا

– استمرار الحروب في السودان لإجهاض تطلعات الشعب السوداني في الديمقراطية والتحرر الشعبي

– استمرار سياسة الحمائية التجارية العدوانية للو.م.أ ، والتصدي لها من طرف القوى الصاعدة وفي مقدمتها دول البريكس.

– إن الوضع الدولي يحمل عدة تناقضات بين إرادة الهيمنة واشعال الحروب واستباحة حرية الشعوب وسيادة الدول وحقوقها من جهة وما ينتج عن ذلك من دمار وخراب وخسائر كبيرة في الأرواح وترويع الشعوب للسيطرة على إمكانياتها وقدراتها من الموارد المادية والبشرية، وإرادات التحرر من الهيمنة الإمبريالية الأمريكية وتوابعها من دول الامبريالية الغربية.

على الصعيد الوطني:

– التحضير لإعادة تدوير انتخابات تشريعية وجماعية تحت الوصاية المطلقة لوزارة الداخلية وفي ظل دستور ممنوح لا شعبي ولا ديمقراطي وأجهزة دولة منزوعة الصلاحيات وفساد الأجهزة، وقمع الأحزاب والقوى المعارضة لنظام الحكم الاستبدادي والفاسد، مما يتطلب تعبئة القوى التقدمية والديمقراطية والحية للنضال الموحد من أجل دستور شعبي ديمقراطي شكلا ومضمونا يقطع مع الاستبداد والفساد والتطبيع والتبعية.

– استمرار هجوم المخزن والكتلة الطبقية السائدة على الأوضاع الاجتماعية لجماهير الشعبية الذي يؤدي إلى تنامي الفوارق الطبقية والتفقير المتنامي بفعل الخوصصة المتصاعدة للخدمات الأساسية وغلاء الأسعار (الماء والكهرباء والأنترنيت وفاتورة الخدمات الصحية والتعليمية...) والفساد المستشري في وسط الكتلة الطبقية السائدة وأجهزة الدولة ونهب المال العام وتهميش وإهمال البنيات التحتية في الأحياء الشعبية وفي المناطق القروية والنائية، وضرب الحقوق النقابية والحق في التنظيم للقوى المعارضة والتجريم والتعطيل "القانوني" للحق في الاضراب.

– استمرار تمرير مخططات طبقية لا شعبية في ميدان التعليم يعكسه الدخول المدرسي الحالي المتسم بالتراجعات وعدم الالتزام حتى بالاتفاقات الجماعية المبرمة مع الحركة النقابية، والعمل على تمرير قوانين تضرب استقلالية الجامعة وحرمتها وتجعلها ملحقة لوزارة الداخلية.

– الاستمرار في سياسة التطبيع المذل رغم تنامي الرفض الشعبي الداخلي والعالمي ضد الكيان الصهيوني وداعميه والمتواطئين معه.

وبناء عليه فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي يدعو إلى ما يلي:

• التضامن مع الشعب الفنزويلي ضد التهديدات العسكرية الإرهابية الأمريكية.

• الاستمرار في تمتين الجبهة العالمية وفي العالم العربي والمغاربي ضد التغول الصهيوني الامبريالي وجرائمه وفضح المخططات الامبريالية والأنظمة التبعية ومن أجل التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي الحقيقي.

• الدعم لكل النضالات والمبادرات لفك الحصار عن قطاع غزة والشعب الفلسطيني عامة، وتشجيع كل المبادرات الوحدوية في هذا الاتجاه ومنها "أسطول الصمود العالمي"، والتنويه بمشاركة مناضلي ومناضلات حزبنا فيها والدعوة إلى الاستمرار في تعزيز شعبية مناهضة التطبيع من أجل إسقاطه. والتحية لكل قوى الأسناد لنضال الشعب الفلسطيني.

• الإدانة القوية لاغتيال الكيان الصهيوني الارهابي والمجرم والفاشي للوزراء اليمنيين والتضامن التام والقوي مع الشعب والقيادة اليمنية الصامدة في إسنادها للشعب الفلسطيني.

• التسجيل بكون الانتخابات ستجري أيضا في ظل الهجوم على الحريات العامة وقمع الصحافيين ونشطاء التواصل الاجتماعي والنضالات الشعبية والعمالية واستمرار الاعتقال السياسي.

• التضامن مع النضالات العمالية والشعبية وخاصة في المناطق المهمشة (بني ملال وفجيج ومناطق أخرى...) من أجل الماء والأرض والخدمات الصحية وفك العزلة والتهميش، ومع نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع الناظور المعتصمين من أجل الحق في الشغل

• الدعوة إلى أوسع جبهة لمناهضة المخططات الطبقية للنظام وفي مقدمتها إسقاط قانون تجريم وتكبيل الحق في الاضراب، وقمع الحريات، وحرمان التنظيمات المعارضة من الحق في تأسيس الفروع وتسليم وصولات الإيداع، واستعمال القاعات العمومية والولوج إلى الإعلام السمعي-البصري ومواجهة السياسات اللاشعبية في ميدان التشغيل والتعليم والصحة وتعميق الخوصصة وما ينتج عنه من غلاء مستشري وتفقير كبير وفوارق طبقية صارخة.

• المطالبة بالكشف للرأي العام عن التقرير الطبي حول حقيقة ما وقع للرفيق سيون أسيدون عراب مناهضة الصهيونية والتطبيع، وتوحيد النضال من أجل حملة واسعة لإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف.

• دعوة الماركسيين والماركسيات إلى التركيز على توحيد الجهود في مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لمواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية على المستوى السياسي وتمتين جبهات النضال الشعبي.

المكتب السياسي
الأحد 31 غشت 2025

بلاغ نعي وتعزية

توفي يوم السبت 23 غشت 2025 بفرنسا المناضل الشيوعي المغربي المعروف عبد العزيز المنبهي أحد رموز المنظمة الماركسية اللينينية الى الأمام» شقيق الشهيدة رمز المرأة المناضلة «سعيدة المنبهي « والرئيس السابق للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في مؤتمره الوطني الخامس عشر وذلك بعد صمود وصراع طويل مع مرض عضال.

في اجتماعه ليوم الاحد 31 غشت، توقف المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي عند تداعيات هذا الخبر الفاجعة وما خلفه من أسى وحزن عميقين وسط كل المناضلات والمناضلين في مختلف مواقع تواجدهم.

وبهذه المناسبة الأليمة جدا، يتقدم المكتب السياسي بأحر التعازي وأصدق المواساة لكل أفراد عائلة «المنبهي» المناضلة، كما يتوجه باسم كافة مناضلات ومناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي الى كل رفيقات ورفاق درب نضال الفقيد عزيز المنبهي بأسمى مشاعر المواساة راجيا لهم جميل الصبر والسلوان في هذا المصاب الجلل. كما يعاهدهم على المزيد من النضال والوفاء للقيم والمبادئ التي قدم في سبيلها الشعب المغربي الكثير من التضحيات والشهداء.

عزاؤنا واحد
المكتب السياسي
الرباط 31 غشت 2025

بيان المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بمناسبة تخليد الذكرى 55 لتأسيس منظمة إلى الأمام:

استلهام وتطوير الخط الثوري للمنظمة الماركسية–اللينينية المغربية «إلى الأمام» ضرورة لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية

في 30 غشت من هذه السنة نحيي الذكرى 55 لتأسيس المنظمة الماركسية–اللينينية الثورية المغربية "إلى الأمام" التي عبرت عن خطها الثوري من خلال إعلان التأسيس الذي عنونته ب"سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري" والذي جاء تعبيرا عن متطلبات الصراع الطبقي بعد أن انكشفت طبيعة الاستقلال الشكلي كتكريس لنظام الاستعمار الجديد المرتكز على التبعية للإمبريالية، وخاصة الفرنسية، على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والأمنية، وهيمنة النظام المخزني الذي كان قد حسم الصراع على السلطة لصالحه وصالح قاعدته الطبقية المشكلة من البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار. كما جاء تعبيرا على ضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي كان الحزب الشيوعي المغربي قد تراجع عن تحمل مسؤولية بنائه.

والحال أن المغرب عرف ولا زال صراعا بين خطين نقيضين أساسيين للنضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية ومن أجل التحرر الوطني والديمقراطية، لكل واحد منهما أسسه الطبقية المحددة:

الخط المساوم الذي مثلته "الحركة الوطنية" والذي يعبر عن مصالح البرجوازية المتوسطة والصغيرة والذي ارتكز إلى "التوافقات" العرجاء والمساومات في الغرف المغلقة مع القصر والإقطاع والمخزن والاستعمار والذي أثمر، في إيكس لي بان، استقلالا شكليا لا زلنا نعاني من مخلفاته إلى يومنا هذا. هذا الخط الذي عبر عن نفسه من خلال "التوافقات" التي تمثلت في مباركة "المسلسل الديمقراطي" المزعوم، الذي وعد به النظام في سبعينيات القرن الماضي، لتقوية أركانه بعد المحاولتين الانقلابيتين في 1971 و1972 ومحاولة بناء إجماع وطني حول الصحراء و"التناوب التوافقي" في نهاية القرن الماضي لضمان انتقال سلس للسلطة الملكية والرهان على تغيير الدستور في 2011 الذي كان مجرد مناورة لإجهاض حركة 20 فبراير المجيدة. هذا الخط الذي يتحمل مسئولية كبيرة في إجهاض نضال الشعب المغربي من أجل التحرر الوطني والديمقراطية.

الخط الثوري الذي جسده، أساسا، القائد الفذ محمد بن عبد الكريم الخطابي والذي ألهم ماو تسي تونغ وهو شي منه. ثم المقاومة المسلحة في المدن وجيش التحرير في البوادي في الجنوب والشمال والذي يرتكز إلى حرب التحرير الشعبية التي يخوضها الفلاحون ضد الاستعمار وعملائه ومن أجل الاستقلال الحقيقي واسترجاع أراضيهم المغتصبة من طرف المعمرين والإقطاعيين والمقاومة المسلحة في المدن التي يخوضها العمال(آت) والكادحون(آت). هذا الخط الذي حملت مشعله، لاحقا، الحركة الماركسية–اللينينية المغربية أساسا، وخاصة منظمة "إلى الأمام" ثم منظمة "النهج الديمقراطي" و"حزب النهج الديمقراطي العمالي".

هكذا واجهت منظمة "إلى الأمام" أوهام "المسلسل الديمقراطي" و"الإجماع الوطني" وواجهت دكتاتورية المخزن ودافعت عن المشروع الثوري وقدمت تضحيات جسام بسبب ذلك.

وتشكل النهج الديمقراطي، في 1995، كشكل من أشكال الاستمرارية الفكرية والسياسية للحركة الماركسية–اللينينية المغربية، في ظروف قاسية تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع حركات التحرر الوطني وهيمنة القطب الإمبريالي الواحد وانتشار النيوليبرالية وفكر ما بعد الحداثة. ومع ذلك، تشبث بالماركسية وبالموقف الجذري من النظام المخزني القائم الذي اعتبر أنه غير قابل للإصلاح وركز على النضال الديمقراطي الجماهيري وحقق انجازات مهمة تمثلت، أساسا، في النهوض بالعمل النقابي والحقوقي ولم ينخدع بأوهام "التناوب التوافقي" و"العهد الجديد" و"طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" وغيرها من الشعارات البراقة والزائفة وقاطع الانتخابات التشريعية والمحلية والاستفتاء على الدستور الممنوح في 2011. وساهم في النضالات العمالية والشعبية، وخاصة حركة 20 فبراير. لكن، كان هناك ضعف اهتمام المناضلات والمناضلين والاجهزة القيادية بمهام التغيير الثوري.

لذلك، لابد من استلهام وتطوير الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام". إنها مهمة معقدة وصعبة تتطلب، أولا وقبل كل شيء، توفر القناعة الراسخة لدى المناضلات والمناضلين الماركسيين اللينينيين بإمكانية وضرورة التغيير الثوري وبالضرورة الملحة والحيوية لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية، كأهم أداة لقيادة هذا التغيير، والاجتهاد والإبداع في أشكال وآليات وسبل التقدم في هذا البناء. هذا المشروع العظيم الذي قرر حزبنا تحمل مسئولية بنائه في مؤتمره الوطني الخامس المنعقد في يوليوز 2022 ويسعى، بكل قوة وعزم، إلى تجسيده من خلال السعي إلى بلترة وتقوية وتصليب الحزب، رغم الصعوبات الذاتية والتصرفات العدوانية للأعداء والخصوم.

وفي نفس الآن، يستمر حزبنا في دعوة كل المناضلين والمناضلات المقتنعين(ات) بضرورة بناء هذا الحزب، بدون تأخر أو ارتخاء أو تردد أو مماطلة، وعلى رأسهم المناضلون(آت) الماركسيون(آت) اللينينيون(آت)، إلى النقاش لتدقيق التصور لبناء هذا الحزب. كما أعطى حزبنا أهمية قصوى لبناء جبهة الطبقات الشعبية، باعتبارها أداة إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية.

إن التطورات الحالية، على المستويين العالمي والإقليمي، التي تتميز بتصاعد نضال الشعوب والأنظمة الوطنية والتقدمية والاشتراكية ضد هيمنة المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة ووكلائها، خاصة في أوكرانيا وفلسطين، وتشكل عالم متعدد الأقطاب توفر شروطا أفضل للنضال الثوري التحرري.

إن المناضلين(ات) الشيوعيين(ات) ببلادنا مطالبون(ات) اليوم، وفاء للخط الثوري لمنظمة ل "إلى الأمام"، بالعمل يدا في اليد من أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين(آت) ومن أجل الوحدة الشعبية القوية لتخليص بلادنا من جبروت المخزن وهيمنة الامبريالية ومن التحالف المقيت مع الصهيونية والرجعية ومن سيطرة الكتلة الطبقية السائدة.

المكتب السياسي:
في 30 غشت 202

في بيان لها بمناسبة "اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري"

عائلات المختطفين مجهولي المصير تطالب ب"الحقيقة كل الحقيقة"

أصدرت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب بيانا بمناسبة اليوم العالمي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الذي يصادف 30 غشت من كل سنة تطالب فيه ب:

" الحقيقة كل الحقيقة حول المختطفين مجهولي المصير وكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين فورا، شرط أساسي حتى لا يتكرر الماضي في الحاضر"

فيما يلي نص البيان:

في 30 غشت من كل سنة يخلد المنتظم الدولي "اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري". حيث لم يكشف عن مصير الآلاف من حالات الاختفاء القسري وتسجل سنويا اختفاءات جديدة عبر العالم. ففي المغرب – مع الأسف الشديد –، لا تزال العشرات من العائلات، ومنذ مدة طويلة ، تنتظر الكشف عن مصير ذويها.

إننا نطالب النظام المغربي تفعيل التوصيات الأخيرة الصادرة عن اللجنة الأممية المعنية بحالات الاختفاء القسري بمناسبة تقديم الدولة المغربية تقريرها بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما لا يفوتنا التذكير بأن جميع تقارير الدولة المغربة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية تروم إلى طي صفحة الماضي دون معرفة الحقيقة مع التأكيد عن رفضنا لكل ما جاء فيها وخصوصا الشق المتعلق بالاختفاء القسري والتنديد بشدة بالنظام المغربي والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية للنظام الذين لم يدخروا جهدا لطمس وتزوير الحقائق والمحاولات اليائسة لإقبار ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وخصوصا ملف المختطفين مجهولي المصير.

إننا نخلد هذه الذكرى والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يكلف نفسه عناء مواصلة التحريات والبحث عن الحقيقة، حقيقة الاختفاء القسري بل يعمل المستحيل لطمس الحقيقة وإغلاق الملف دون معرفة الحقيقة. كذلك نخلد هذه الذكرى وعشرات المعتقلين السياسيين لا زالوا يقبعون في سجون الذل والعار.

وبالمناسبة ندعو جميع المنظمات الحقوقية، السياسية الديمقراطية، تنظيمات المجتمع المدني وجميع المناضلات والمناضلين الاحتفاء باليوم العالمي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، لمناهضة الاختفاء القسري ومن أجل:

– تأكيد مطالب المنتدى وكل الجمعيات الحقوقية والعائلات بمواصلة الكشف عن مصير كل ضحايا الاختفاء القسري وإطلاق سراح الأحباء منهم والعمل الجدي لتفعيل جميع خلاصات ندوة مراكش وخصوصا إنشاء لجة مستقلة للحقيقة لمواصلة البحث عن الحقيقة بخصوص الاختفاء القسري وتمكينها من جميع الوسائل الضرورية لتتمكن من إنجاز مهامها بكل حرية وتجرد.

– نشر اللوائح الكاملة لضحايا الاختفاء القسري وتضمينها كل المعلومات الأساسية : (هوية المختفي – تاريخ ومكان اختطافه – أماكن احتجازه – تاريخ ومكان الوفاة عند حدوثها – تحديد المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن الاختطاف والاحتجاز ...).

– الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إليها وتوضيح جميع ملابساتها.

– رد الاعتبار للضحايا و عائلاتهم بالكشف عن نتائج التحاليل الجينية و الانطروبولوجية لتسوية قضية الرفات.

– الحفاظ الايجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال الحفاظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفردية والجماعية، وتحويلها إلى متاحف.

– حمل الحكومة على إرفاق قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن التصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري "بتلقي وبحث بلاغات الأفراد أو بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها" وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة؛ ضمانا لحق الانتصاف أمام اللجنة الأممية

– ملائمة التشريع الجنائي الوطني مع مقتضيات الآليات الدولية المجرِّمة للاختفاء القسري بإدماج تعريفها وعناصر المسؤولية المتعلقة بها والعقوبات المحددة لمرتكبيها والمشاركين فيها والمتسترين عنها وإحالتهم على العدالة مهما تنوعت درجة مسؤولياتهم، وضمان الحماية للضحايا وأفراد عائلاتهم والشهود ... وغيرها من القواعد التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية.

إن لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تندد بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية والتجويع الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني من طرف الكيان الصهيوني العنصري النازي وتجدد تضامنها المبدئي واللامشروط مع الشعب الفلسطيني البطل ومقاومته الباسلة وخاصة في غزة.

ودمتم للنضال أوفياء

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف
لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب
البيضاء في 30 غشت 2025

في بيان للمكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE

من أجل فلسطين... والنضال الوحدوي الكفاحي ضد المس بالحقوق والمكتسبات لنساء ورجال التعليم ودعوة لعقد المجلس الوطني لـ FNE للتداول في المستجدات وسبل الرد على انقلاب الوزارة والحكومة

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE، التوجه الديمقراطي، اجتماعه العادي الأحد 24 غشت 2025، خصصه للتداول فيما استجد في الوضع العام على كافة المستويات دوليا وإقليميا ووطنيا، والاستعداد لمواجهة كل التحديات والاستحقاقات والهجوم المتصاعد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية...

دوليا:

1. تصاعد النزعة العدوانية للإمبريالية الأمريكية وحلفائها لمواصلة هيمنتها عبر تسعير التسلح والعسكرة (تزايد الإنفاق على التسلح) وتغذية الحروب والنزاعات الإقليمية (فلسطين/ السودان/ إفريقيا...)؛
2. تأجيج الحرب الاقتصادية الأمريكية على باقي الدول من خلال فرض العقوبات الأحادية واستخدام الدولار ونظام «SWIFT» كسلاح للسيطرة على النظام المالي العالمي، وتطبيق رسوم جمركية عشوائية في إطار الحمائية التجارية مما له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العالمي (تضخم في أسعار الغذاء والطاقة/ فقدان الثقة في المنظمات الدولية/ ...)؛
3. إصرار التحالف الامبريالي الصهيوني على تصفية القضية الفلسطينية بتواطؤ مكشوف مع الأنظمة المطبعة والرجعية، ومواصلة مخطط الإبادة الجماعية والفصل العنصري وسياسة التجويع والتقتيل بهدف التدمير الشامل لكل مقومات الحياة في غزة وتهجير الشعب الفلسطيني قسرا من وطنه، في الوقت الذي يقف فيه المنتظم الدولي عاجزا على لجم أبشع جرائم الكيان الصهيوني التي لم يسبقه إليها أي نظام فاشي أو نازي في العالم...،
4. تغذية الصراعات بين العديد من الأنظمة في إفريقيا، ورفع الإنفاق العمومي في مجال التسلح على حساب الأولويات الاجتماعية؛

وطنيا:

1. استمرار نفس السياسات اللاشعبية التي لا تنتج سوى التفقير وتعمق واقع الهشاشة والتهميش والتفكك الاجتماعي وتصفية الخدمات العمومية وخَوْصَصة كل القطاعات الاستراتيجية وتفاقم المديونية مما يرهن المغرب للمؤسسات المالية الدولية، حيث بلغ إجمالي الدين العام 1.15 تريليون درهم (حوالي 114 مليار دولار) بنسبة 72.3% إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية 2023؛
2. واقع صادم ومؤشرات كارثية: تراجع المغرب إلى المرتبة 154 عالميا من بين 183 دولة في جودة التعليم/ المرتبة 95 عالميا في جودة الرعاية الصحية/ الجامعات المغربية خارج التصنيف العالمي/ الإنفاق على البحث العلمي فقط 0.8% من الناتج المحلي (المعدل العالمي: 2.4%)/ تفهقر مؤشر التنمية البشرية حيث يحتل المرتبة 123 عالمياً من أصل 191 دولة...؛
3. تقليص الإنفاق العمومي لقطاعات استراتيجية (التعليم، الصحة، السكن، الشغل، النقل العمومي،...) وبيع ما تبقى من المؤسسات العمومية (المستشفيات والمركبات الصحية، قطاع الماء والكهرباء وتطهير السائل،...) وتفكيك منظومة الحماية الاجتماعية؛
4. ضغط وقهر ضريبي تعاني منه الطبقة العاملة وعموم الموظفين والمقاولات الصغيرة، فيما تستفيد الشركات الكبرى من تخفيضات ضريبية وامتيازات جمة؛
5. خنق الحريات العامة وتكريس المنطق الأمني وفرض ديكتاتورية السلطة، والتضييق على العمل النقابي والحريات النقابية؛
6. رهن المغرب للكيان الصهيوني عبر توسيع كل أشكال التعاون معه وعلى مستوى كل المجالات الحيوية مما يهدد السيادة الوطنية للمغرب؛
7. استمرار الحكومة ووزارة التربية الوطنية في سياسة التسويف وتعطيل تنفيذ الاتفاقات والالتزامات الموقعة مع النقابات التعليمية، مما يؤكد غياب الإرادة الحقيقية في حل مشاكل قطاع التعليم، بل ويبرز الحقد والعداء السافر الذي يكنه المسؤولون ضد نساء ورجال التعليم؛

وإذ يهيب بالشغيلة التعليمية وبكل القوى المناضلة إلى التعبئة القصوى،

فإن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE:

1) يدعو إلى الانخراط القوي والمكثف في كل البرامج النضالية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وتكثيف التضامن الشعبي للتنديد بالدمار الشامل والهمجية الصهيونية التي تتمادى في حرب إبادة جماعية وتهجير قسري للشعب الفلسطيني من أرضه فلسطين، وكذا مواصلة النضال حتى إسقاط التطبيع المخزي مع الكيان الاستعماري العنصري المجرم وكافة أشكال التعاون معه؛

2) يدين الهجوم على الاتحاد العام التونسي للشغل وعلى مقره المركزي من طرف السلطة، ويتضامن معه ضد التضييق على العمل النقابي والحريات النقابية ومحاولة تفكيك هياكله وتدميره؛

3) يعلن رفضه المطلق للسياسات اللاشعبية التي تكرس تخلي الدولة عن أدوارها الاجتماعية، ولتمرير التشريعات الرجعية والتراجعية والتصفوية التي ترهن البلاد للمؤسسات الامبريالية الدولية مما يهدد أمنها واستقرارها؛

4) يدعو مكونات الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد وكل القوى المناضلة ببلادنا إلى توحيد النضالات وتكثيفها من أجل إسقاط القانون التجريمي للإضراب والتصدي لمخطط تصفية ما تبقى من مكتسبات أنظمة التقاعد وكل المخططات الرجعية التراجعية والتصفوية التي تعمل الحكومة على تمريرها؛

5) يحذر الحكومة ووزارة التربية الوطنية من تداعيات سياسة التسويف والمماطلة والتهرب من تنفيذ الاتفاقات الموقعة من طرف النقابات التعليمية والحكومة، وتحديدا اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، على مصداقية الحوار القطاعي. كما يؤكد تشبث الجامعة الوطنية للتعليم FNE بتنزيل جميع بنود الاتفاقين سالفي الذكر، مع ضرورة تزويد النقابات التعليمية بجدولة زمنية محددة لتنفيذ كل الملفات العالقة قبل متم سنة 2025؛

6) يؤكد على المسؤولية التاريخية للنقابات التعليمية في مواجهة انقلاب الحكومة ووزارة التربية الوطنية على تنفيذ ما تم الاتفاق حوله بعد الحراك التعليمي المجيد، ويدعو التنسيق النقابي إلى عقد اجتماع عاجل من أجل التداول في مستجدات الدخول المدرسي ووضع الحد للتسويف والتماطل، من طرف وزارة التربية والحكومة، مع قضايا الشغيلة التعليمية؛

7) يوجه دعوته لجميع النقابات الوطنية والتنظيمات الموازية وأجهزة الجامعة الوطنية للتعليم FNE لعقد اجتماعاتها للتداول في المستجدات التنظيمية والمطلبية والتعليمية وتتبع ملفات وقضايا نساء ورجال التعليم محليا، إقليميا، جهويا ووطنيا..؛

8) يقرر عقد المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE حضوريا يوم السبت 6 شتنبر 2025 العاشرة صباحا (10H) بالمقر المركزي لـ FNE شارع طونكان رقم 3 مكرر ديور الجامع بالرباط، للتداول في مستجدات الدخول الاجتماعي والمدرسي وما تتطلبه المرحلة من قرارات وبرامج...؛

وفي الأخير يؤكد أن الوضع العام يستدعي رص الصفوف وتمتين الهياكل التنظيمية وتعزيز التضامن بما يسمح بالمقاومة والتصدي لكل المخططات التصفوية وتحصين الحقوق والمكتسبات والعدالة الاجتماعية.

وما لا يأتي بالنضال، ينتزع بالمزيد من النضال

عاشت وحدة الشغيلة التعليمية/ عاش نضال الشعب الفلسطيني

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE
الكاتب العام الوطني: غميمط عبد الله
الرباط في 27 غشت 2025

واقع صادم ومؤشرات كارثية: تراجع المغرب إلى المرتبة 154 عالميا من بين 183 دولة في جودة التعليم/ المرتبة 95 عالميا في جودة الرعاية الصحية/ الجامعات المغربية خارج التصنيف العالمي/ الإنفاق على البحث العلمي فقط 0.8% من الناتج المحلي (المعدل العالمي: 2.4%)/ تفهقر مؤشر التنمية البشرية حيث يحتل المرتبة 123 عالمياً من أصل 191 دولة...؛

بيان الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري 30 غشت

تحيي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إلى جانب المنتظم الأممي والحركة الحقوقية والديمقراطية في العالم، اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري الذي يصاف يوم 30 غشت من كل سنة، والذي تم الاعلان عنه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 209/65 بتاريخ 23 دجنبر 2010، وبدأ إحياءه انطلاقاً من سنة 2011؛ وذلك للتأكيد على مواصلة النضال من أجل الكشف عن مصير جميع المفقودين وأماكن تواجدهم، والقضاء على جريمة الاختفاء القسري في التشريع وفي الممارسة؛ نظرا لما تمثله هذه الممارسة المقيتة من انتهاك جسيم لحقوق الإنسان، وما تتسبب فيه من معاناة للضحايا وأسرهم، وترويع للمجتمع برمته.

ويجري إحياء هذا اليوم في سياق عالمي مقلق يتمثل في حرب الإبادة الجماعية التي يشنها جيش الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة منذ ما يقارب سنتين، التي من أبرز أوجهها جرائم الاختفاء القسري؛ حيث يعد الفلسطينيون من ضحاياه بالآلاف، بعد أن تم اعتقالهم من داخل منازلهم، ومن المستشفيات، والشوارع ومراكز الإيواء والنزوح وغيرها، والزج بهم في مراكز سرّية في أوضاع لاإنسانية، بعضهم استشهدوا نتيجة تعرضهم لمختلف صنوف للتعذيب، في تنكر تام لكل النداءات الدولية للكشف عن مصيرهم، وإعلان هوياتهم وأماكن احتجازهم، والسماح بزيارة المحامين لهم.

وعلى الرغم من أن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري تحظر هذه الأفعال والممارسات وتعتبرها، جريمة ضد الإنسانية، إذا ما مورست بطريقة ممنهجة على نطاق واسع، لا تسقط بالتقادم؛ فإنها منتشرة في جميع أنحاء العالم، وتستخدم، في كثير من الأحيان، كاستراتيجية لبث الرعب في المجتمع، وخنق الأصوات والتنظيمات المعارضة، والمدافعات والمدافعين على حقوق الإنسان، مع ما يصاحب ذلك من إفلات المجرمين من العقاب. وهي ترتكب من قبل الدول الاستبدادية، كما من طرف الجماعات المسلحة في عدد من مناطق النزاع والتوتر عبر العالم.

وإلى حدود اليوم، لم تصدق سوى 77 دولة عضوًا من أعضاء الأمم المتحدة، البالغ عددهم 193، على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهو ما يشجع الدول غير المصدقة عليها، على الاستمرار في ارتكاب هذا النمط المروع من الانتهاكات، ويعيق جهود الكشف عن ضحايا الاختفاء القسري، والقضاء على هذه الجريمة، ومعاقبة مرتكبيها، ومنع حدوثها وجعل حد للإفلات من العقاب.

والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو يستحضر الأهمية الكبرى لإحياء هذه اليوم، يسجل على المستوى الوطني ما يلي:

- لم يتم بعد الكشف عن الحقيقة الكاملة بشأن العديد من ملفات الاختفاء القسري، لاسيما الحالات العالقة المتضمنة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، التي أبقت البحث مفتوحا بشأنها، وعلى رأسها ملفات المهدي بنبركة، والحسين المانوزي، وعبد الحق الرويسي، ووزان بلقاسم، وعمر الوسولي ومحمد إسلامي وغيرهم؛
- غياب إجراء تحقيقات وأبحاث معمّقة في جميع حالات ضحايا الاختفاء القسري ومجهولي المصير، التي يتم التبليغ عنها لمعرفة أماكن الدفن الخاصة بجزء كبير منهم، والكشف عن نتائج الحمض النووي التي خضعت لها عائلات الضحايا وتحديد هوية المتورطين في هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة؛
- عدم تعاون الدولة مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي، الذي أكد في تقاريره السنوية الأخيرة على تلقيه بخصوصها شكايات من قبل ذوي الحقوق، بوجود 153 حالة عالقة تخص المغرب؛
- تلكؤ الدولة في تنفيذ التوصيات الأساسية لهيئة الإنصاف والمصالحة، المتعلقة بالإصلاحات الدستورية والمؤسساتية والقانونية والتشريعية والإدارية والتربوية، ووضع الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب ضمانا لعدم التكرار، وتلك المتعلقة بحفظ الذاكرة، والاعتذار الرسمي والعلني للدولة، وإلغاء عقوبة الإعدام والمصادقة على باقي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان واستكمال الجبر الحقيقي للأضرار الفردية والجماعية؛
- الحيلولة دون تمكين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى الخصوص ضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم، من حقهم المشروع في تقديم الشكاوى أمام القضاء للحصول على الحقيقة القضائية، واحترام حقهم في معرفة الحقيقة والمساءلة؛
- عدم إدراج الاختفاء القسري في القانون الجنائي باعتباره جريمة مستقلة وفقاً للتعريف المنصوص عليه في المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وجريمة ضد الإنسانية وفقاً المادة 5 من نفس الاتفاقية. فيما لم يعرف بعد مصير مراجعة القانون الجنائي الحالي، بعد سحب مشروع القانون 10.16 من البرلمان، والذي لم يكن متلائما مع مقتضيات الاتفاقية في تعريفه للاختفاء القسري، ولا يوفر قانون المسطرة الجنائية الضمانات الكافية لمنع الاختفاء القسري والتعذيب، خصوصا في القضايا المرتبطة بالإرهاب.

وبهذه المناسبة فإن المكتب المركزي للجمعية الذي لا زال يعتبر ملف الاختفاء القسري مفتوحا، إذ يجدد التعبير عن تضامنه المستمر مع جميع الضحايا وعائلات المختطفين مجهولي المصير، ودعمه لنضالاتهم من أجل الحق في معرفة الحقيقة حول مصير أبنائهم وأقرباءهم، يطالب الدولة المغربية ب:

- التصديق على كافة معاهدات حقوق الإنسان التي لم يصادق عليها، وعلى الخصوص البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ونظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية؛
- التعاون مع لجان المعاهدات والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، أثناء استعراض التقرير الذي قدمه المغرب بموجب المادة 29(1) من الاتفاقية يومي 24 و25 شتنبر 2024، وتوجيه دعوة دائمة للإجراءات الخاصة، واحترام الآجال التعاقدية لتقديم التقارير الحكومية؛
- الإسراع بتقديم الإعلانين المنصوص عليهما في المادتين 31 و32 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المتعلقين باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في تلقي وبحث الشكاوى الفردية أو الشكاوى فيما بين الدول؛
- المراجعة الشاملة للقانون الجنائي، بحيث ينص على الحظر المطلق للاختفاء القسري، وفقا للمادة 1 والتعريف الوارد في المادة 2 للاختفاء القسري، باعتباره جريمة مستقلة وفرض العقوبات، بما يتناسب مع خطورة الجريمة مع تفادي عقوبة الإعدام، وتصنيفه كجريمة في حق الإنسانية طبقا للمعايير الواردة في المادة 5 من الاتفاقية، والنص على المسؤولية الجنائية للرؤساء المباشرين، ومدة التقادم المتعلقة بحالاته؛
- بعرض قانون المسطرة الجنائية على المحكمة الدستورية، لتعارض العديد من مقتضياته مع المعايير الدولية ذات الصلة في أفق مراجعة تشاركية شاملة لها؛
- العمل على تشكيل آلية وطنية للحقيقة، لمواصلة الكشف عن الحقيقة حول جميع الملفات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة حالات الاختفاء القسري، وتحديد المسؤوليات عنها، وعدم الإفلات من العقاب استجابة لمطالب الحركة الحقوقية المغربية؛
- حظر الطرد أو الإبعاد أو التسليم، في التشريع والممارسة، إذا كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص موضوع الطرد، أو الإعادة القسرية أو التسليم، سيكون معرضا لخطر الوقوع ضحية للاختفاء القسري وفقا للمادة 1-16؛

وفي الأخير يجدد المكتب المركزي دعوته لكل المدافعات والمدافعين على حقوق الإنسان بالمغرب، وأساسا منهم هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، للتعبئة والترافع من أجل استجابة الدولة للتوصيات الدنيا للمناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المنعقدة في نونبر 2001، وتوصيات الندوة الدولية لمراكش حول «مسار الإنصاف والمصالحة في المغرب» المنعقدة « تحت شعار:» من أجل ضمان عدم التكرار»، أيام 20، 21 و22 أبريل 2018، وعقد المناظرة الوطنية الثانية لتقييم حصيلة تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، مع التأكيد على ضرورة تصفية الأجواء السياسية بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والتعبير.

المكتب المركزي:
الرباط في 30 غشت 2025.

وإلى حدود اليوم، لم تصدق سوى 77 دولة عضوًا من أعضاء الأمم المتحدة، البالغ عددهم 193، على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهو ما يشجع الدول غير المصدقة عليها، على الاستمرار في ارتكاب هذا النمط المروع من الانتهاكات، ويعيق جهود الكشف عن ضحايا الاختفاء القسري، والقضاء على هذه الجريمة، ومعاقبة مرتكبيها، ومنع حدوثها وجعل حد للإفلات من العقاب.

الدخول المدرسي والجامعي في ظل استمرار سياسة تخريب التعليم العمومي

الحسين. ل

مع بداية شهر شتنبر سيتم استئناف الدخول المدرسي في ظل سياسة تعميم خوصصة قطاع التعليم عبر التخريب الممنهج للمدرسة العمومية. حيث أن الدخول المدرسي هذه السنة ينذر بإرهاق كاهل المواطنات والمواطنين بجملة من الإجراءات الجهنمية التي تجعلهم بين مطرقة لوبيات التعليم الخصوصي التي تتلاعب في تحديد رسوم التسجيل وإعادة التسجيل ومصاريف التمدرس والتنقل وغيرها من المبالغ التي يضطر أولياء التلاميذ للرضوخ لها، طبقا للسياسة التي فرضها صندوق النقد الدولي على النظام والمتجلية في اعتبار التعليم بمثابة بضاعة خاضعة لقوانين العرض والطلب والمنافسة بين مؤسسات التعليم الخصوصي، من جهة، ومن جهة أخرى، سندان تلاعب لوبيات التجارة في اللوازم والأدوات المدرسية التي تنتشر كالفطر في جميع أحياء المدن والقرى استعدادا لاستنزاف ما تبقى من القدرة الشرائية المنهكة للطبقة الشعبية التي تكافح من اجل تمدرس بناتها وابنائها، مهما كانت التكاليف. ومن المعروف ان أجيال الشعب المغربي التي ناهضت الاستعمار الفرنسي البغيض وجعلته يتفاوض مع ما سمي بالحركة الوطنية التي كان يتزعمها عملاء الاستعمار والمتعاونين معه، كانت تعقد امالا كبيرة على تمدرس ابنائها، اذ يعد التعليم من اهم الوسائل للترقية الاجتماعية. هذه الآمال كانت بمثابة الانتقام من وضعية القهر والاستغلال التي عاشوها تحت الاستعمار. إلا انه، بعد التوقيع على معاهدة الاستقلال الشكلي بين السلطة الاستعمارية وممثلي ما سمي بالحركة الوطنية المتحالفين مع القصر، طبقوا السياسات المناوئة للمصالح الشعبية والتي خدمت وتخدم مصالح التكتل الطبقي السائد المرتبط عضويا بمصالح الامبريالية العالمية، ومن ضمنها حرمان بنات وابناء الشعب من تعليم عمومي مجاني.

فيما يتعلق بالدخول الجامعي فالنظام عازم على المضي قدما في مسلسل خوصصة الجامعات والمدارس والمعاهد العليا. فقد تم اصدر القانون رقم 59-24 الذي يهدف، من بين ما يهدف اليه، الى ما سماه بتنوع مصادر التمويل وهي صيغة ملتبسة تغطي دخول القطاع الخاص الى الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي ومن جهة اخرى، وهذا هو الخطير، فقد خول والي الجهة عضوية مجلس أمناء الجامعة الواقعة في منطقة نفوذها الترابي. وهنا تظهر بوضوح نية النظام جعل الجامعة ملحقة من ملحقات وزارة الداخلية ضاربا عرض الحائط استقلالية الجامعة والحفاظ على حرمتها. فحسب بنود هذا القانون فان الأجهزة المخول لها السهر على حكامة الجامعة وتسييرها تتكون من جهازين متكاملين: مجلس الأمناء ومجلس الجامعة، فمجلس الامناء يضم ممثلين عن السلطة المكلفة بالتعليم العالي والسلطة المكلفة بالمالية، ثم أمين السر الدائم بالمملكة وأمين سر أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، كما يضم هذا المجلس والي الجهة أو من ينوب عنه بالإضافة إلى ممثلين للعالم الاقتصادي والاجتماعي، أما الأساتذة فيمثلهم شخص واحد منتخب من طرف الأساتذة الباحثين الأعضاء في مجلس الجامعة، نفس الشيء بالنسبة للأطر الإدارية والتقنية. أما مجلس الجامعة فيضم رئيسها ومدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين التي يوجد مقر الجامعة في دائرتها الترابية ورؤساء المؤسسات التابعة للجامعة وممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالمالية ورئيس مجلس العمالة أو الإقليم الذي يوجد في دائرته الترابية مقر الجامعة بالإضافة إلى ممثل عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب. يتبين من خلال مضامين هذا القانون الهدف المتوخى وهو التخلي التدرجي للدولة عن التعليم العمومي الجامعي لفائدة الرأسمال الأجنبي والمحلي تحت مسميات ملتبسة كالشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي او دفع الجامعات لإنشاء شركات تابعة لها تقوم بادوار الاستثمار وهو ما يعني إعطاء الجامعة دورا غير دورها في إنتاج المعرفة وتطوير البحث العلمي. ومن خلال قراءة مشروع القانون الجديد، يتجلى بوضوح تغييب العنصر الأساسي في قطاع التعليم العالي: ألا وهو الطالبة والطالب، فهذا العنصر لا يشكل أهمية بالنسبة للنظرة الميركونتيلية التي تحكمت في تخطيط واضعي القانون المستمد من توجيهات المؤسسات المالية الامبريالية. فبالتأكيد لم يهتم هذا المشروع بإستراتيجية إعداد الأطر المستقبلية المتشبعة بالوطنية والتي ستدافع عن سيادته وبالتالي كرامة المواطن وإنما تم إهمال هذا الجانب الأساسي، لان خطة النظام تعني نقيض هذا المخطط. فالأولوية للنظام وتكتله الحاكم هو إعداد يد عاملة رخيصة ومتوفرة للرأسماليين المحليين والأجانب، بما فيهم الرأسمال الصهيوني الذي بات يستحوذ على قطاعات إستراتيجية وأراضي فلاحية وسيحتاج إلى يد عاملة تقنية مؤهلة لخدمته، هذا هو التوجه العام المتحكم في مضمون هذا القانون. وبما ان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومختلف التنسيقيات الطلابية في قطاعات الهندسة والطب وغيرها سوف لن تبقى مكتوفة الأيدي وستتصدى لهذا الهجوم المخزني بتنظيم نضالات بطولية كما عهدناها، ارتاى النظام محاولة إقحام وزارة الداخلية وهو ما يعني شرعنة القمع والاعتقالات في صفوف الطلبة كمحاولة يائسة لفرض هذا القانون الجديد.

ان المرحلة الراهنة تتطلب ضرورة توحيد النضالات الطلابية بتجاوز الخلافات بين مختلف الفصائل قصد إرجاع الوهج إلى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب المنظمة العتيدة التي فرضت نفسها كرقم صعب في المعادلة وهو ما دفع بالنظام إلى حضرها واعتقال قيادتها. بعد النضالات الطلابية البطولية، اضطر النظام إلى الإعلان عن رفع الحضر القانوني، لكنه ابقى على الحضر العملي مع تجنيد جواسيسه ومخبريه لخلق شروخ بين الفصائل حتى يسهل عليه التحكم في مصير الجماهير الطلابية. لقد أن الأوان لتوحيد النضالات الطلابية بالبدء بالتنسيق الميداني بين الفصائل المناضلة لصد الهجوم الكاسح للنظام. لقد كان الشعار الخالد لمنظمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب « لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة» إن الجامعة اليوم والجماهير الطلابية أصبحت تشكل المربع الأخير للدفاع عن حرية وكرامة الشعب المغربي، بعد ان تواطأت جل منظمات المجتمع المدني أو تم تدجينها لتزكية المشاريع اللاشعبية للنظام التبعي.

> واقع صادم ومؤشرات كارثية: تراجع المغرب إلى المرتبة 154 عالميا من بين 183 دولة في جودة التعليم/ المرتبة 95 عالميا في جودة الرعاية الصحية/ الجامعات المغربية خارج التصنيف العالمي/ الإنفاق على البحث العلمي فقط 0.8% من الناتج المحلي (المعدل العالمي: 2.4%)/ تقهقر مؤشر التنمية البشرية حيث يحتل المرتبة 123 عالمياً من أصل 191 دولة...؛

سنتان على زلزال الحوز وسوس... جراح لم تندمل بعد

مرّت سنتان على الزلزال المدمّر الذي ضرب مناطق الحوز وسوس، وما تزال تداعياته الإنسانية والاجتماعية حاضرة بقوة في حياة المتضررين. فرغم مرور الزمن، لم يستطع كثير من الناجين تجاوز الصدمة النفسية التي خلفتها الهزات، حيث ما زالت نوبات الهلع تلاحق الكثيرين منهم، فيستعيدون في كل لحظة ارتعاش داخلي ذكرى تلك الليلة السوداء التي لم تتجاوز 27 ثانية، لكنها قلبت حياتهم رأسا على عقب.

ففي بيوكرى، التي لم تتجاوز قوة الهزة فيها 6,2 درجات، ما يزال السكان يتحدثون عن الخوف الذي تسلل إلى النفوس. وإذا كان هذا حالهم، فكيف بالذين كانوا في مركز الزلزال وشهدوا بأعينهم الدمار، وفقدوا الأحبة والمنازل ومتاع العمر في لحظات معدودة؟

إلى جانب الفقدان، يعيش آلاف الأسر منذ ذلك الحين تحت خيام بلاستيكية لا تقي حر الصيف ولا برد الشتا، وما يزيد معاناتهم أن الدعم لم يكن دائما في مستوى التطلعات، وأن البرامج الموعودة لإعادة الإعمار لم تصل بعد إلى جميع المتضررين، خاصة في الدواوير النائية حيث الطرقات ما تزال مغلقة، والمدارس والمراكز الصحية غائبة.

الجانب النفسي، بدوره، ظل مهملا إلى حد كبير. فالأطفال والنساء والشيوخ يعيشون صدمات متكررة من دون مواكبة طبية نفسية تساعدهم على تجاوز المحنة واستعادة التوازن.

ومع حلول الذكرى الثانية للفاجعة، يوجّه المتضررون نداءً جديدًا إلى السلطات المعنية بضرورة تسريع وتيرة إعادة البناء، وفتح المسالك إلى القرى المعزولة، وتوفير البنيات التحتية الأساسية من مدارس ومستشفيات، فالجراح لم تندمل بعد، ولن تلتئم إلا بعودة الأمان إلى النفوس قبل الجدران.

في ملف هذا العدد نسلط بعض الضوء على ما تعانيه ساكنة المناطق المنكوبة والمتضررة وعلى التحديات التي لازالت مطروحة لمواجهة مختلف الكوارث الطبيعية.

ع. أو الشيخ

عامين على كارثة زلزال الحوز

م. بلحاج

بعد أيام قليلة ستحل الذكرى الأليمة الثانية لكارثة زلزال الحوز (8 شتنبر 2023) الذي ضرب ستة أقاليم بمنطقة الأطلس الكبير وخلف خسائر فادحة في الأرواح والمصابين (ما يقارب 3 الاف قتيل و5 الاف جريح) بالإضافة إلى دمار كبير في المباني (أكثر من 50 ألف مبنى)، في الطرقات والمسالك والسواقي، وفي المرافق العمومية خصوصا المؤسسات التعليمية والمستوصفات الصحية، بالإضافة إلى نفوق أعداد كبيرة من رؤوس المواشي والدواب، ناهيك عن الاضطرابات النفسية للناجين وخصوصا الأطفال. هذه الخسائر الكبيرة أنتجت وضعا اجتماعيا كارثيا انضاف إلى معاناة ساكنة هذه المناطق من الإقصاء والتهميش على مدى عقود من الزمن جراء السياسات المتبعة من طرف الدولة والتي استمرت في تبني سياسة «المغرب النافع» و«المغرب غير النافع» التي ورثتها عن الاستعمار. لكن المفارقة العجيبة هي أن الكثير من هذه المناطق تزخر بثروة معدنية ثمينة لا تستفيد منها الساكنة المحلية.

فكيف تعاملت الدولة مع مخلفات هذه الكارثة؟ وكيف يتم تنزيل البرنامج الذي وضعته لمساعدة الساكنة المتضررة وإعادة إعمار المناطق المنكوبة؟

بداية، لا بد من التذكير بالتدابير التي اتخذتها الدولة في تعاطيها مع مخلفات زلزال الحوز:

– احداث لجنة بين وزارية تضطلع بوضع برنامج استعجالي لإعادة التأهيل، وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المتضررة.

– منح مساعدة مالية استعجالية للمتضررين بقيمة 2500 درهم شهريا لكل أسرة لمدة سنة واحدة.

– تقديم مساعدة مالية لإعادة الإعمار تبلغ قيمتها 80 ألف درهم للمباني المهدمة جزئيا، و140 ألف درهم للمباني التي انهارت كليا.

– تقدير مبلغ 120 مليار درهم كميزانية متوقعة للبرنامج الاستعجالي الذي يقوم على أربع مكونات أساسية هي: إعادة الإيواء والبناء وتأهيل البنيات التحتية، فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية، امتصاص العجز الاجتماعي في المناطق الجبلية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل.

– إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير التي عهدت إليها مهمة تنفيذ برنامج إعادة إعمار وتنمية المناطق المنكوبة من زلزال الحوز.

لتنزيل هذا المخطط الاستعجالي تشكلت لجن محلية مكونة من تقنيين ومهندسين وأعوان السلطة والشيوخ والقياد والباشوات لجرد وحصر لوائح المتضررين دون تمثيل الساكنة في هذه اللجن علما أن جل دواوير المناطق المتضررة تشكلت فيها لجان شعبية سهرت على جمع وتخزين وتوزيع المساعدات الشعبية التي وصلت في الأسابيع الأولى بعد الكارثة، مما يبين استفراد السلطة بتدبير هذا الملف، وقد عرفت هذه العملية الكثير من الخروقات والتلاعب نتيجة الزبونية والمحسوبية، حيث وجدت آلاف الأسر نفسها محرومة من الاستفادة من الدعم الاستعجالي (2500درهم) ومن الدعم المخصص لإعادة بناء المنازل المدمرة. كما أن العديد من المستفيدين لم يحصلوا على المبلغ الكامل (140 ألف درهم) رغم أن منازلهم انهارت بالكامل.

فبعد مرور عامين تقريبا على وقوع الكارثة لازال آلاف المتضررين يعيشون في الخيام ولا زالت الكثير من الدواوير في مختلف المناطق المتضررة تعاني الإقصاء والتهميش، خصوصا في المناطق الجبلية البعيدة حيث تواجه الساكنة الظروف المناخية القاسية صيفا وشتاء بالإضافة إلى معاناتهم مع إيصال مواد البناء عبر المسالك الوعرة، في الوقت الذي تصرح فيه الحكومة بمعطيات يكذبها واقع الحال وذلك بغاية إخفاء الحقائق الماثلة على الأرض، وقد قامت السلطات المحلية في بعض المناطق بمطالبة المتضررين بإزالة الخيام دون تقديم بدائل تقيهم من قساوة الظروف المناخية ومطالبتهم بصباغة واجهات المنازل التي ما تزال في طور البناء لإظهارها بمظهر المنازل الجاهزة للسكن.

فزلزال الحوز لم يكن فقط كارثة طبيعية بل كان بداية رحلة طويلة من المعاناة، حيث تواجه الساكنة تحديات كبيرة في إعادة بناء حياة يتوفر فيها الحد الأدنى لشروط العيش الكريم. فبالإضافة إلى وضع اقتصادي كارثي، وجد آلاف المنكوبين أنفسهم مقصيين من المساعدة المالية الاستعجالية (2500 درهم شهريا لكل أسرة لمدة سنة واحدة) بسبب تلاعب أعوان السلطة في حصر لوائح المستحقين، كما أن الكثير من المتضررين لا يزالون عالقين بالخيام لحد الآن أمام البطء الشديد في عملية إعادة الإعمار التي شابتها عدة خروقات نتيجة للزبونية والمحسوبية. هذا الإقصاء دفع بالعديد من المتضررين إلى تنظيم أنفسهم في تنسيقيات بعدما استنفدوا جميع الإجراءات (شكايات، استعطافات...) لتصحيح الوضع وتمكينهم من الاستفادة، حيث قاموا بتنظيم عدة وقفات ومسيرات احتجاجية أمام العمالات ومقرات السلطات المحلية والجهوية، إلا أن احتجاجاتهم غالبا ما كانت تواجه بالمنع أو التجاهل أو تقديم الوعود في أحسن الأحوال، وأمام تعاظم الدينامية الاحتجاجية، عمدت السلطات إلى اعتماد سياسة التخويف والتضييق على العديد من نشطاء هذه التنسيقيات، وكذا توظيف القضاء لمحاكمتهم كما هو الشأن بالنسبة للناشط سعيد أيت المهدي الذي أدانته المحكمة الابتدائية بمراكش بثلاثة أشهر نافذة ثم تم رفع عقوبته إلى سنة سجنا نافذا استئنافيا في محاولة لخنق أصوات المحتجين.

إن كارثة زلزال الحوز ليست أول كارثة طبيعية تحدث بالمغرب بل سبقتها كوارث طبيعية عديدة ضربت مناطق مختلفة بالبلاد، على الأقل خلال الثلاث عقود الماضية، وكان أبرزها: زلزال الحسيمة سنة 2004، فيضانات اوريكة، فيضانات طاطا... حيث كان من المفروض أن تكتسب الدولة تجربة وخبرة في إدارة الكوارث الطبيعية من خلال وضع خطط استباقية تكون مندمجة في السياسات العمومية، لكن الملاحظ هو أن تعامل الدولة مع مثل هذه الأزمات غالبا ما كان ولا زال متسما بضعف تدخل أجهزة الدولة بشكل سريع وناجع في عملية الإنقاذ وخدمات الإيواء والتغذية، بالإضافة إلى الارتجال وضعف وسائل التدخل والتعتيم الإعلامي وغياب التقييم البعدي لتدبير الدولة للكوارث السابقة، هذا بالإضافة إلى تغليب الهاجس الأمني وعدم إشراك السكان المتضررين في وضع برامج إعادة الإعمار، وذلك راجع بالأساس إلى السياسات المتبعة من طرف الدولة والتي تركز الاستثمارات في البنية التحتية والمخططات التنموية في مناطق «المغرب النافع» في الوقت الذي تترك فيه مناطق الهامش محرومة من أبسط شروط الحياة الكريمة.

أمزميز... تلك البلدة التي تغيّر وجهها

أمزميز، مركز حضري يقع عند سفوح الأطلس الكبير، يختزل الكثير من الهدوء، ونمط عيش متجذر في التقاليد. يُعرف بسوقه الأسبوعي الذي يُشكّل محطة تواصل بين سكان المركز والدواوير المجاورة، تتجاور به أحياء حديثة وأخرى تقليدية، ويطغى البُعد العائلي على تفاصيل الحياة.

غير أن هذا التوازن انكسر فجأة ليلة الزلزال، حين تبدّلت ملامح المكان في لحظة . ومنذ تلك الكارثة، تغيّر نمط الحياة بشكل عميق؛ فقد اضطر عدد كبير من السكان إلى الرحيل، وذبلت الحيوية التي كانت تميّز المكان، وغابت البسمة عن الوجوه التي أنهكها الانتظار والمعاناة. أما من بقي، فظل يواجه واقعًا نفسيًا واجتماعيًا ثقيلًا، حيث لا تزال الجراح بادية في أزقته وبيوته.

رشيد مجيك

دعمٌ على الورق واستثناءٌ في الواقع:

في أعقاب الزلزال، أعلنت الدولة عن سلسلة من التدابير الاستعجالية، شملت دعمًا مباشرًا بقيمة 140 ألف درهم للأسر التي فقدت منازلها بالكامل، وفي حدود 80 ألف درهم للمنازل المتضررة جزئيًا، ومساعدات شهرية بقيمة 2500 درهم، إضافة إلى برنامج إعادة إعمار شامل. غير أن التنفيذ على الأرض لم يواكب الوعود، حيث تم إقصاء عدد كبير من الأسر من الدعم، ما فجّر احتجاجات متكررة وسط مطالب بإعادة النظر في لوائح المستفيدين وآليات التوزيع.

زاد من حدة الغضب أن فئة قليلة فقط استفادت من السهم الكامل للدعم (140 ألف درهم)، بينما تم استبعاد أسر تهدمت منازلها بالكامل من هذا التعويض، في وقت لا تزال فيه معايير الاستفادة غامضة وغير مفهومة بالنسبة لكثير من المتضررين. وقد أثيرت أيضًا شكاوى بشأن استفادة بعض الأشخاص رغم عدم أحقيتهم، ما عمّق الإحساس بالحيف، وزاد من فقدان الثقة في نزاهة العملية. كل هذا ساهم في ترسيخ الانطباع بأن الدعم بقي حبيس التصريحات والبلاغات.

إعمار بطيئ وإجراءات معقدة:

بعد عامين على الزلزال، لا تزال العديد من الأسر تعيش في منازل غير مكتملة البناء. العملية الإدارية المعقدة وطول الانتظار للحصول على التراخيص أو صرف الدفعات تسبّبا في تعطيل وتيرة إعادة الإعمار، ما عمّق الشعور بالإحباط، ورسّخ الانطباع بأن الدولة غابت بعد أن التقطت صور الوعود.

خدمات منهارة، تعليم هش وصحة غائبة

بينما لا يزال السكان ينتظرون إعادة بناء منازلهم، يعيش أبناؤهم واقعًا تعليميًا وصحيًا هشًا لا يقل قسوة. فعلى الرغم من مرور سنتين على الزلزال، لم يتم الانتهاء بعدُ من بناء المؤسسات التعليمية المتضررة، ما أجبر مئات التلاميذ على متابعة دراستهم داخل قاعات مؤقتة مكوّنة من ألواح لا توفر الحد الأدنى من شروط التعلم، أو التنقل نحو مراكش.

هذا الوضع أثر سلبًا على التحصيل الدراسي، وتسبّب في ارتفاع نسب الانقطاع عن الدراسة، خصوصًا في صفوف التلميذات بالمناطق القروية. أما الوعود بإعادة بناء المدارس، فلا تزال معلقة، في ظل غياب رؤية واضحة لمستقبل التعليم في المنطقة.

وليس حال القطاع الصحي بأفضل من التعليم؛ إذ لا تتوفر أمزميز سوى على مستوصف محلي محدود الموارد والتجهيزات، يمكن اعتباره واقعيًا محطة عبور نحو مراكش أو تحناوت أكثر من كونه مرفقا علاجيًا فعّالا. يعاني من نقص الأطباء، وانعدام خدمات الطوارئ، وشحّ الأدوية، مما يُجبر السكان على التنقل خارج المنطقة حتى في أبسط الحالات الاستشفائية، في وقت يفترض فيه أن تكون أمزميز في صلب أولويات الدولة كمنطقة منكوبة.

خيام أُزيلت، وطلاءٌ يُخفي الجراح:

مؤخرًا، طُلب من عدد من العائلات إزالة الخيام التي ظلت مأواهم الوحيد منذ وقوع الكارثة، رغم أن العديد منهم لم يتمكن من إتمام بناء مسكن بديل، أو ما يزال ينتظر صرف الدعم. في المقابل، فرض على السكان صباغة واجهات منازلهم في إشارة رسمية إلى «انتهاء الأشغال»، وكأن التجميل الخارجي يُلغي واقعًا لا يزال هشا في الداخل.

ورغم أن كثيرًا من هذه المنازل غير مكتملة، وتفتقر لأبسط شروط السكن اللائق، فإن السلطات اعتبرت طلاء الواجهة دليلا كافيًا على التعافي، ما اعتبره السكان شكلًا من أشكال التغطية على التقصير والبطء في التنفيذ. كل هذا يحدث في وقت لا تزال فيه بعض الأنقاض تُعيق الحياة اليومية، وتعرقل حركة المرور، مما يُشكّل خطرًا حقيقيًا على سلامة الساكنة، ويذكّر الجميع بأن زمن المأساة لم ينتهِ بعد.

مقاولون محتالون ورقابة غائبة:

استغل بعض المقاولين المحليين هشاشة الوضع بعد الزلزال للاحتيال على السكان، حيث طالبوا بمبالغ مالية مُقدّمة مقابل أشغال بناء لم تُنجز، أو نُفذت بجودة ضعيفة لا تحترم الحد الأدنى من المعايير. كل ذلك جرى في ظل غياب شبه تام للرقابة أو التأطير من الجهات المعنية، مما جعل المتضررين عرضة للاستغلال، وعمّق من جراحهم في لحظة كانوا في أمسّ الحاجة فيها إلى حماية ومواكبة.

استهداف النشطاء بدل إنصاف المتضررين:

في الوقت الذي كانت فيه الحاجة ماسّة للاستماع إلى صوت المتضررين، اختارت السلطات اللجوء إلى المقاربة الأمنية تجاه من عبّروا عن احتجاجهم. فقد تم الحكم على الناشط سعيد أيت مهدي بسنة سجن نافذة، على خلفية قيادته لاحتجاجات عفوية طالبت بإنصاف المتضررين وتسريع صرف الدعم وإزالة الأنقاض. هذا الحكم وُجه بتضامن واسع من فاعلين وحقوقيين، واعتُبر مؤشرًا مقلقا على تضييق مساحة التعبير بدل فتح قنوات الحوار.

خلاصة: الزلزال لم ينتهِ، بل تغيّر شكله

زلزال أمزميز لم يكن مجرد كارثة طبيعية، بل كان لحظة كاشفة لفشل تدبيري مزمن، كشف الفجوة العميقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. وما تلا الزلزال من إقصاء وبطء وغياب للمحاسبة، يطرح سؤالًا مؤلمًا:

هل كانت الكارثة فقط بفعل الطبيعة؟ أم أن الإنسان عمّقها بتقصيره وسوء تدبيره؟

في بلد يتحدث عن تنمية عادلة وعدالة مجالية، لا يكفي أن نُطلق المبادرات وقت الأزمات، بل يجب أن نُحاسب بعدها، وأن نضمن الإنصاف الحقيقي لكل من هُدم بيته أو ضاعت سنواته في انتظار وعود لم تُنفذ.

(*) رشيد مجيك عضو النهج الديمقراطي العمالي، ايت اورير / الحوز
1 شتنبر 2025

في ذكرى زلزال الحوز: أي تحديات؟

ب.العربي

في ليلة 8 سبتمبر 2023، ضرب المغرب أحد أكثر الزلازل دموية في تاريخه الحديث. كان مركزه في إقليم الحوز، في قلب الأطلس الكبير، وهي منطقة جبلية تضم قرى متناثرة وبنيات تحتية محدودة أو شبه منعدمة. هذا الزلزال، الذي بلغت قوته 6.8 على مقياس ريختر، قلب حياة آلاف العائلات رأسًا على عقب وخلف وراءه مشهدًا من الدمار. وراء الصدمة المباشرة، تثير هذه الكارثة سلسلة من التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد. ما هي هذه التحديات وكيف يمكن مواجهتها؟

1. التحدي الإنساني المباشر

كانت الأولوية القصوى، في الساعات والأيام التي أعقبت الهزة، هي إنقاذ الأرواح. كانت القرى المنكوبة، التي غالبًا ما تكون مرتفعة عن سطح الأرض، صعبة الوصول بسبب الطرق الضيقة أو المقطوعة بسبب الانهيارات الصخرية. هذا الوضع أجل وصول فرق الإغاثة وسلط الضوء على الهشاشة اللوجستيكية في المناطق القروية المعزولة.

الناجون، من جهتهم، اضطروا لمواجهة ليال قارسة في العراء، مستشفيات مراكش والأقاليم المجاورة غمرها تدفق الجرحى. في هذه الظروف، كان توزيع الطعام ومياه الشرب والخيام تحديًا كبيرًا.

2. إعادة بناء المساكن

أحد الجوانب الأثقل في الكارثة هو الدمار الهائل للمساكن. في قرى الأطلس الكبير، لم تنجو المنازل التقليدية المبنية بالطوب (مزيج من التراب والقش) من الهزة. علما أن هذه المساكن تشكل قلب الهوية الثقافية ونمط الحياة الجبلي.

إعادة البناء تطرح عدة أسئلة:

هل يجب إعادة البناء كما كانت باستخدام مواد تقليدية، لكنها قليلة المقاومة للهزات؟

أم يجب التحديث باستخدام تقنيات مضادة للزلازل أكثر أمانًا، لكنها غالبًا ما تكون أكثر تكلفة وأحيانًا منقطعة عن الموروث المحلي؟

هذه المعضلة تسلط الضوء على ضرورة تخطيط عمراني قروي مناسب، يجمع بين السلامة واحترام تقاليد البناء الملائمة للبيئة المحلية.

3. إنعاش الاقتصاد

يعتمد اقتصاد إقليم الحوز بشكل رئيسي على:

الزراعة المعيشية، وخاصة شجر الزيتون والشعير؛

السياحة، بفضل قرب مراكش والمناظر الطبيعية الخلابة للأطلس الكبير.

بعد الزلزال، تأثرت هتان الركيزتان بشدة. فالحقول تم التخلي عنها من قبل عائلات كانت مشغولة أولاً ببقائها، والدوائر السياحية شهدت تراجعًا حادًا في الإقبال. لذا فإنعاش الاقتصاد ينبغي أن يمر عبر:

دعم مباشر للفلاحين لاستئناف أنشطتهم،

ترميم البنيات التحتية السياحية،

وخطة مرافقة للمقاولات المحلية الصغيرة حتى لا تختفي.

4. التحدي الاجتماعي والنفسي

الزلزال ليس مجرد كارثة مادية، بل هو أيضا محنة نفسية. آلاف الأطفال رأوا مدارسهم تدمر، وفقدوا رفاقًا أو حتى أقرباء. الكثيرون يعانون من صدمات، وخوف ليلي أو قلق مستمر.

فالتحدي يكمن في تقديم مرافقة نفسية مستدامة، خاصة في سياق قروي حيث خدمات الصحة النفسية شبه منعدمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب استئناف الدراسة بسرعة عبر فصول مؤقتة، لتجنب انقطاع دراسي واسع.

5. البنيات التحتية والتخطيط الترابي

كشف الزلزال هشاشة فظيعة في البنيات التحتية للمناطق الجبلية: طرق ضيقة، جسور غير آمنة، غياب مراكز صحية مجهزة. للمستقبل، أصبح من الضروري:

تعزيز الشبكة الطرقية لتقليل العزلة،

تحديث البنيات التحتية الأساسية (ماء، كهرباء، إنترنت)،

وبناء مباني عمومية مقاومة للزلازل (مدارس، مستشفيات، إدارات).

هذا التخطيط الترابي يمثل ورشًا ضخمًا، لكن أيضا فرصة لتحسين جودة حياة الساكنة بشكل مستدام.

6. تحدي الوقاية وثقافة المخاطر

المغرب ليس غريبًا عن الزلازل. قبل وزلزال الحوز في 2023، عرفت البلاد مآسي أخرى، مثل زلزال أكادير في 1960 أو زلزال الحسيمة في 2004. ومع ذلك، تبقى ثقافة المخاطر الزلزالية ضعيفة. الكثير من المواطنين ليس لديهم ردود فعل أثناء الهزة، والمعايير المضادة للزلازل في البناء لا تحترم دائمًا.

التحدي اليوم هو إرساء سياسة وقائية حقيقية:

تكوين السكان حول إجراءات السلامة،

تعزيز مراقبة مطابقة المباني،

إدماج البعد الزلزالي في خطط التعمير،

تطوير أنظمة إنذار وتنسيق فعالة.

7. التضامن الوطني والدولي

أمام المأساة، عبر التضامن الوطني -والشعبي منه أساسا- عن نفسه بطريقة مثالية لا تضاهى: تبرعات بالدم، جمع المؤن، حملات دعم مالي... بالإضافة إلى تنظيم عمليات الإغاثة. كما تم إطلاق صندوق خاص لإعادة الإعمار.

على المستوى الدولي، العديد من البلدان والمنظمات قدمت مساعدتها. هذا التعاون أساسي، لكن يجب أن يكون منسقا لتجنب الازدواجية وضمان استخدام فعال للموارد. الشفافية في تدبير الأموال، في ظل واقع تتفشى فيه جميع أنواع الفساد، تمثل تحديًا كبيرا للحفاظ على ثقة المتبرعين والمواطنين.

8. إشكالية الإنصاف الترابي

زلزال الحوز سلط الضوء على تفشي عدم المساواة الترابية/المجالية في المغرب. فبينما تستفيد المدن الكبرى وبتفاوة من بنيات تحتية حديثة نسبيا، تبقى المناطق القروية والجبلية في غالبيتها مهمشة. هذه الكارثة تذكر بضرورة إعادة التوازن في التنمية بين الجهات ووضع القرى النائية في قلب اهتمام السياسات العمومية.

خاتمة: تحويل المأساة إلى فرصة

سيظل زلزال الحوز محفورًا في الذاكرة الجماعية كمأساة وطنية. لكنه يمكن أن يشكل أيضًا منعطفًا تاريخيًا. التحديات المطروحة (الإنسانية، الاقتصادية، الاجتماعية، البنية التحتية والوقائية) هائلة، لكنها تفتح أيضًا الطريق لإعادة تأسيس نموذج التنمية القروية.

إعادة البناء لا يجب أن تعني فقط إعادة بناء المنازل، بل أيضا بناء مجتمع أكثر تماسكا وتضامنا وإنصافا. إذا استطاع المغرب استخلاص الدروس من هذه المأساة، فإن آلام الضحايا لن تذهب سدى، لأنه سيمكن من تجنب تكرار حجم الخسائر البشرية والمادية عند كل كارثة قد تتعرض لها بلادنا في أية لحظة مستقبلا.

بيان مؤسسة الضمير بمناسبة اليوم العالمي لضحايا الإخفاء القسري

جريمة الإخفاء القسري مكون رئيسي من حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة

يصادف اليوم السبت الموافق 30 أغسطس/اب اليوم العالمي لضحايا الإخفاء القسري، والذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف التذكير بآلاف الحالات من الأشخاص المختفين قسرًا حول العالم، وتسليط الضوء على معاناة الضحايا وأسرهم في ظل غياب المساءلة وحرمانهم من الوصول إلى العدالة.

وأشارت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، إلى أنه يحل هذا اليوم والعالم يحيي ذكرى ضحايا الإخفاء القسري، في وقت تواصل فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب هذه الجريمة أحد أبرز أوجه حرب الإبادة الجماعية المستمرة بحق آلاف الفلسطينيين، ويتجلى ذلك من خلال حملات الاعتقال الواسعة التي طالت مختلف فئات المجتمع، من نساء وأطفال، وأطباء، وصحفيين، ومسنين، وأكاديميين، الذين لا يُعرف مصيرهم حتى الآن، في ظل العدوان المتواصل على قطاع غزة منذ 10 أكتوبر 2023.

وأوضحت الضمير أن قوات الاحتلال أقدمت على اعتقال المئات من المواطنين الفلسطينيين، ونقلهم إلى أماكن مجهولة، دون الكشف عن مصير عدد كبير منهم حتى تاريخ كتابة هذا البيان، كما منعت سلطات الاحتلال المحامين والمؤسسات الحقوقية، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من زيارتهم أو معرفة أماكن احتجازهم أو أوضاعهم وظروف اعتقالهم، وحرمتهم من التواصل مع العالم الخارجي، ولم يتم عرضهم على القضاء أو تقديمهم لمحاكمات تتوافر فيها أدنى معايير العدالة، بل خضعوا لمحاكمات شكلية تفتقر للضمانات القانونية.

ومن الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال مارست جريمة الإخفاء القسري ضمن سياسة رسمية، شرّعتها ووفرتها غطاءً قانونيًا من خلال تعديل القوانين وإصدار أحكام قضائية تتيح استمرار هذه الجريمة، وذلك استنادًا إلى ما يُسمى "قانون المقاتل غير الشرعي" الذي يُجيز احتجاز الأشخاص لمدة تصل إلى 180 يومًا دون الإفصاح عن مصيرهم.

وأكدت مؤسسة الضمير أن الإخفاء القسري يُعد جريمة بموجب القانون الدولي، وتُشكل انتهاكًا صارخًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وشددت الضمير على أنه يعتبر الإخفاء القسري، والاعتداء على الكرامة الإنسانية، حين يُرتكب في سياق نزاع مسلح أو هجمات ممنهجة وواسعة ضد المدنيين، من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كما نصت على ذلك المواثيق والاتفاقيات الدولية.

وطالبت مؤسسة الضمير المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية، إلى التحرك الجاد من أجل الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي للكشف عن مصير المفقودين والمعتقلين قسرياً.

كما دعت اللجنة الدولية المعنية بحالات الاختفاء القسري واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى ضرورة القيام بواجباتهم القانونية والأخلاقية والإنسانية، والتحرك العاجل للضغط على سلطات الاحتلال من أجل وقف جريمة الإخفاء القسري بحق الشعب الفلسطيني، والعمل على الكشف الفوري عن مصير كافة المختفين قسرًا، وضمان محاسبة المسؤولين عنها.

أن قوات الاحتلال أقدمت على اعتقال المئات من المواطنين الفلسطينيين، ونقلهم إلى أماكن مجهولة، دون الكشف عن مصير عدد كبير منهم حتى تاريخ كتابة هذا البيان، كما منعت سلطات الاحتلال المحامين والمؤسسات الحقوقية، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من زيارتهم أو معرفة أماكن احتجازهم أو أوضاعهم وظروف اعتقالهم، وحرمتهم من التواصل مع العالم الخارجي، ولم يتم عرضهم على القضاء أو تقديمهم لمحاكمات تتوافر فيها أدنى معايير العدالة

بيان السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

فلتتضافر كل الجهود لوقف الإبادة الجماعية والتجويع في غزة ومن أجل إسقاط التطبيع

لا شك أن إعلان الأمم المتحدة رسميا، يوم 22 غشت 2025، عن دخول المجاعة في غزة مرحلتها الخامسة أي الموت جوعا، يعد من أبرز المستجدات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، والتي تفضح بشاعة وأكاذيب حكومة الكيان الصهيوني التي ظلت تنفي ذلك. وللدقة فإن الأمر يتعلق بالتجويع كجزء من وسائل الإبادة الجماعية من قتل وتشريد وتهجير وتدمير للبنى الصحية واعتقال واغتيال الأطباء والصحفيين، وهي سياسة مدروسة تقوم على تفكيك نظام المساعدات وتهميش وضرب منظمة الأونروا بوقف وتعليق مساهمات عدد من الدول الاستعمارية الكبرى فيها بل وحظرها من طرف الكيان الصهيوني إلى غير ذلك من التدابير التي تعيق عمل هذه المنظمة الأممية. في المقابل اخترعت أمريكا والكيان الصهيوني ما يسمى "مؤسسة غزة الإنسانية" وهي أداة للتحكم في التجويع بشكل مخزي، بل جعلت من نقط توزيع المساعدات مصائد موت سادية، يتم من خلالها قتل العشرات بسبب تجمعهم حول هذه النقط الأمر الذي يعد تجسيدا ملموسا للعلاقة ما بين الإبادة والتجويع.

وإلى جانب ذلك، كشفت التحقيقات، بما لا يدع مجالا للشك، تورط أمريكا في العمليات المذكورة من خلال مشاركة مقاتلين أمركيين متعاقدين مع جيش الاحتلال في هذه الأعمال الإجرامية النادرة في تاريخ الحروب.

لكن العدو الصهيوني، ومعه الإمبريالية الأمريكية، يحتقر القانون الدولي الإنساني الذي يجرم استخدام التجويع كسلاح حرب وذلك بمقتضى اتفاقيات جنيف سنة 1949 والبروتوكول الإضافي الأول سنة 1977 ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سنة 1998...

من جانب آخر ولحماية نفسها، تتمادى الإدارة الأمريكية الفاشية في سياسة العقوبات ضد قضاة المحكمة الجنائية الدولية؛ فبعد المدعي العام للمحكمة وقضاة آخرين جاء الدور على أربعة قضاة بسبب جرأتهم على متابعة مجرمي الحرب من أمريكا والكيان الصهيوني وعلى رأسهم نتنياهو.

كل هذا يتزامن مع شروع الاحتلال في عدوانه الجديد من أجل احتلال مدينة غزة وتدميرها بالكامل فضلا عن استمراره في عرقلة المفاوضات.

وفي الضفة الغربية، قرر العدو خطة استيطانية كبيرة، ترمي إلى رفع عدد المستوطنين إلى مليون مستوطن خلال الفترة القادمة وتقطع أوصال الضفة وتفصل شمالها عن جنوبها كما تعزل القدس عن محيطها الفلسطيني لتكريس ضمها، إضافة إلى وضع اليد على 63 موقع أثري ووضعها تحت تصرف ما يسمى ب"الإدارة المدنية الإسرائيلية" في أفق الإستيلاء النهائي عليها. هذا ناهيك عن التهجير والتشريد والتطهير العرقي والاعتداء المنظم والممنهج على المسجد الأقصى وباحاته ومرافقه دون حسيب ولا رقيب.

ويعاني الأسرى في سجون العدو بدورهم من التجويع فضلا عن الإهمال والتعذيب، وهو ما تؤكده الحالة الصحية للأسير القائد مروان البرغوثي، الذي ظهر نحيلا ولكن صامدا شامخا في وجه المجرم الإرهابي بنغفير الذي أراد ترهيبه داخل زنزانته.

كل هذا والأنظمة العربية الرجعية منغمسة في التواطؤ، بل منها من يبارك ويواصل تعاونه مع العدو في واضحة النهار تحت مسمى التطبيع، وهي حالة النظام المغربي الذي يتجاهل موقف شعبنا من القضية الفلسطينية ويمعن في نفس التوجه، بل يسمح لسفن الإبادة بالرسو في موانئ طنجة المتوسط والدار البيضاء، الأمر الذي يعد مشاركة في إبادة إخواننا الفلسطينيين.

وبالرغم من الدمار وغطرسة الإدارة الأمريكية ومشاركتها المباشرة في هذه المحرقة وعجز الامم المتحدة، وتخادل الأنظمة العربية فإن الشعب الفلسطيني لا يزال صامدا، والمقاومة حية بل توجه للعدو في غزة ضربات موجعة، والتضامن الشعبي والدولي مستمر ومتنوع ومبادرات كسر الحصار تتوالى آخرها أسطول الحرية الذي سينطلق من تونس يوم 4 شتنبر القادم، ودور العمال في المطارات وخاصة في الموانئ بارز في رفض رسو أو شحن سفن الإبادة في العديد من الموانئ عبر العالم، والتناقضات في صفوف الكيان الصهيوني تتعمق وخسائره الاقتصادية تتعاظم...

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وبالنظر للتحديات الخطيرة التي تواجهها القضية الفلسطينية، على بعد 6 أسابيع من الذكرى الثانية لانطلاق طوفان الأقصى العظيم؛ تدعو فروع ومكونات الجبهة وقواعدها العريضة إلى التحلي باليقظة وإلى التعبئة والجاهزية والوحدة لخوض أشكال نضالية نوعية من أجل وقف الحرب وإدخال المساعدات وإسقاط اتفاقية التطبيع بين النظام المغربي والكيان الصهيوني.

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وبالنظر للتحديات الخطيرة التي تواجهها القضية الفلسطينية، على بعد 6 أسابيع من الذكرى الثانية لانطلاق طوفان الأقصى العظيم؛ تدعو فروع ومكونات الجبهة وقواعدها العريضة إلى التحلي باليقظة وإلى التعبئة والجاهزية والوحدة لخوض أشكال نضالية نوعية من أجل وقف الحرب وإدخال المساعدات وإسقاط اتفاقية التطبيع بين النظام المغربي والكيان الصهيوني.

السكرتارية الوطنية
23 غشت 2025

رأي مجلة الهدف:

في ذكرى فارس الشهداء أبوعلي مصطفى، وعندما يتحدث الشهداء

تمرُّ ذكرى استشهاد الرفيق القائد أبوعلي مصطفى، فارس الشهداء، وقطاعُ غزةَ بأهله ومقاوميه يواجه حربَ الإبادةِ والتطهير العرقيِّ بكلِّ أشكال الأسلحة والتقنيات الأمريكية والغربية القاتلةِ والمدمرة، وظلّ صامداً ثابتاً يقاومُ ويقاتل..

يواصل العدوُّ الصهيونيُّ عدوانَه وجرائمَه بالقتل والتدمير والحصارَ والتجويع، بَهدف الإبادةِ والتهجير، متوهمًا بقدرتهَ على فرض الاستسلام وإخضاعِ الشعبِ والأهلِ هناك.

يواصل العدوُّ الصهيونيُّ عدوانَه وجرائمَه بالقتل والتدمير والحصارَ والتجويع، بَهدف الإبادةِ والتهجير، متوهمًا بقدرتهَ على فرض الاستسلام وإخضاعِ الشعبِ والأهلِ هناك.

إن ما تتعرض له الضفة الغربية و القدس ليسَ أقلَّ خطورةً مما يجرَي في غزةَ، فالتهويدُ والاستيطانُ وقرارُ الضمِّ لأراضي الضفة وتدميرُ المخيمات والشروعُ بتسجيل الأراضيَ في المنطقة (ج) لصالح المستوطنين، ما هو إلا استكمال لمخطط التهجير والتصفية وقطعَ الطريق على فكرةِ إقامةِ دولة فلسطينية.

مَن أقوال الشَّهيد أبوعلي مصطفى: «عُدْنَا لِنُقاوِمَ، وعلى الثوابت لا نُسَاوِمَ»، وخيارنا؛ بالوحدةِ والمقاوَمةِ ننتصرُ».

وبعدفشلخيارالمفاوضات واتفاقيات أوسلو البائسة، بات الرهانُ على العمليةَ السياسية شيئًا من الوهمَ والخيالَ والتضليل، ولم يعدْ أمامَ الشعب الفلسطينيِّ إلا خيارُ المقاوَمة بكل أشكالها.

وما يجريَ على الأرض الفلسطينية من جرائمَ وإبادةٍ وتهجيرٍ يؤكد أن الصراعَ تناحريٌّ وجوديٌّ، ولا إمكانية للتعايش مع الصهيونية الفاشيةَ والعنصرية. فالمقاومةُ خيارٌ موضوعيٌّ تقومُ به الشعوبُ لحماية نفسها وتحرير أرضها، وهذا حق كفلتْه كلَ الشرائع والقوانين. وهذا ما يمارسُهُ شعبُنا في فلسطينَ المحتلة، خاصة في غزةَ والضفةَ. وها هي عمليات المقاومة بالاستنزاف وحرب العصابات تتواصلُ بضرَبات وكمائنَ نوعية تصطادُ دباباتٍ وآلياتٍ وأفرادَ العدوِّ كلَ يوم، رغمَ جبروته وإجرامه وما يملكُه منَ إمكانياتٍ وقدراتٍ عسكرية برية وبحرية وجوفضائية وسيبرانية.

وما الكمائنُ التي أعدَّها أبطالُ المقاومة في بيت حانون ورفح، وليسَ آخرُها كمينُ خان يونسَ الذي اشتركتْ به ثلاث مجموعات فدائية واستمرَّ بمعركة لعدةَ ساعاتٍ وكبَّد العدوَّ خَسائرَ كبيرةً بالأفراد والآليات، إلا دليلٌ على رباطة جأشِ أبطالِ المقاومة الثابتينَ الصامدينَ، وقدرتهم على ممارسة كل فنونَ القتال بإرادة وعزيمة وتخطيط وتحضير وتجهيز ودقةً عالية بالتنفيذ ضدَّ مواقعَ العدوِّ الصهيونيِّ وعلى امتداد مساحة القطاع.

يعترفُ ضباطُ العدوِّ بالقول: «لا نعرفُ من أين يخرجون ولا متى سيضربون، نطلق عليهم النارَ دون أن نراهم» «ويطالبون بوقف فوري للحرب التي باتت عبثية».

ويقول الحاخامُ مائير هيرش، رئيسُ حركة «ناتوري كارتا» المناهضةَ للصهيونية: «إن ما يجريَ في غزةَ مَا هو إلا جريمة مروعةٌ ضدَّ الإنسانية، وهذا الجيشُ الصهيونيُّ يرتكبُ الجرائمَ في غزةَ والضفة، وهو الأكثرُ تعطشًا للدماء».

رغم ما يدَّعيه الكيانُ الصهيونيُّ وفرقُه العسكرية وعصاباتُ المستوطنينَ من إنجازات على الأرض والميدان في فلسطينَ أو لبنانَ أو اليمن أو سوريا أو إيران، إلا أنه يواجهُ أزمات داخلية عميقة، بنيوية وسياسيَّة واقتصاديةً، وعلى كل المستوياتِ، تشيرُ إلى بدايات جديّة لتآكل وتفكك الكيانَ من الداخل.

إن عَملية الثبات والصمود للشعب الفلسطينيِّ، وللمقاوَمة في فلسطينَ والمنطقة، تستنزفُ العدوَّ وتربكُه وتُعمق الخطرَ الوجوديَّ الذي يهددُه، وتفاقمُ أزماته البنيوية والقومية» والاجتماعية، مماَ يزيدُ من تسارع الانقسامات الحادة على خلفية دينية أو قومية (إعلاء الهوية الفرعية على حساب الهوية الموحِدة)، وربما يكون ذلك دافعاً إلى المغادرة أو الهروب الجماعي للمستوطنين والمستجلبين.

ما يفتقده الفلسطينيونَ اليومَ في مواجهة حرب الإبادة وأخطار السيطرة على الأرض الفلسطينية بأكملها وفرَض السيادةَ عليها ومشاريَع التهجيرَ القسريِّ أو الطوعيِّ أوَ الاقتلاع، هو القرارُ الواحدُ الموحدَ، المتمثل بالوحدة والمقاومة، تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلَ الشرعيَّ والوحيدَ، وهي الإطارُ الجامعُ الذي يضمُّ الجميعَ بدون استثناء، ما دامت رايته فلسطينَ وأهداف الشعب الفلسطينيِّ بالتحرير والعودة.

هذا هو النهجُ الوطنيُّ والثوريُّ الذي خطه الحكيمُ، وتمسك به فارسُ الشهداء أبو علي مصطفى ، وهوَ ذاتُ النهج الذي تتبناه الجبهة بقيادة الرفيق أحمد سعدات ورفاقه في هيئات الجبهة على كافة المستوياتَ وفي جميع الساحاتَ، فالوحدةِ الوطنية ضرورةٌ ملحةٌ، وتتعاظمُ أهميتُها كلما اشتدت الأخطارُ، فهي شرط الصمود والانتصار.

وهذا ما يلتقي عليه ويؤكدُه الأحرارُ من شعبنا، بغض النظر عن انتماءاتهم ومواقفهم وأيديولوجياتهم.

وهذا ما نقرأه أيضاً في مدوّنات الكثير الكثير من كوادر وقيادات حركة فتح، والتي تطالبُ القيادةَ الرسمية والهيئات القيادية لمنظمة التحريرَ باتخاذ خطواتَ صادقة وعملية باتجاه الوحدةَ الوطنيةَ الفلسطينية، ولمَّ الشملَ الفلسطينيِّ والشراكة الحقيقية، وإعادة الاعتبارَ لمكانةَ ودور المنظمة كقائدةَ للمشروع الوطنيِّ الفلسطينيّ، فالوقت من دمٍ وطاقاتِ شعبنا لا تنضبُ، وشرط انتصارها هو الوحدةُ والمقاومةُ فقط لا غير.

نشر في مجلة الهدف العدد (74) (1547)

الهجمة الإمبريالية والسودان

الهجمة الإمبريالية على منطقتنا ليست جديدة، فهي ممتدة منذ عقود طويلة، من العراق إلى سوريا ولبنان وإيران، وصولا إلى حرب الإبادة المتواصلة في غزة. وما يجري اليوم في السودان ليس إلا جزءًا من هذا المشروع الإمبريالي الرجعي الذي يلف المنطقة بأسرها.

ورغم التناقضات الظاهرة بين القوى الإمبريالية وحلفائها الإقليميين، فإنها تسعى دائمًا لإيجاد أرضية مشتركة لتقاسم المكاسب على حساب مصالح شعوب المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن التحركات الأمريكية المستمرة منذ شهور، ومحاولاتها التأثير على مسار الأزمة السودانية عبر التواصل مع أمراء الحرب المحليين وحلفائهم الإقليميين، لا تصب بأي حال في مصلحة جماهير شعبنا، بل تهدف فقط إلى صياغة تسوية تضمن مصالح القوى الخارجية وعملائها.

وفي هذا السياق جاء البيان المشترك الأخير الصادر عن حكومات مصر والسعودية والإمارات وسويسرا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي. وقد عبّر البيان عن القلق من تدهور الوضع الإنساني في السودان، وطالب بفتح الطرق والممرات لإيصال المساعدات. لكن هذا "القلق" مرفوض، لأن المدخل الطبيعي لمعالجة الكارثة الإنسانية هو إيقاف الحرب من جذورها. فهذه الحرب، المستمرة منذ 15 أبريل 2023، حصدت آلاف الأرواح وشرّدت الملايين بين نازح ولاجئ، وحوّلت السودان من بلد آمن يُشار إليه كسلة غذاء للعالم، إلى محرقة بشرية يتهددها شبح المجاعة. إنها حرب وكالة تدار بالنيابة عن قوى إقليمية ودولية، وكل كوارث شعبنا نتاج مباشر لتدخلاتها.

المطلوب من المجتمعين الدولي والإقليمي، إذا كانوا جادين، أن يطالبوا أعضاءهم من الدول العربية مثل مصر والإمارات والسعودية، ومن الدول الإفريقية كتشاد وإريتريا، ومن القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران وتركيا، بوقف تدخلاتهم في الشأن السوداني، ووقف إمداداتهم العسكرية لطرفي الحرب. فهذا هو الشرط الأول لوقف نزيف الدم، وفتح الممرات الآمنة، وإيصال المساعدات الإنسانية، بدلا من الإكتفاء بالتصريحات المجوجة والقلق الزائف.

إن شعبنا سئم من دموع التماسيح، ولن تنطلي عليه بعد اليوم الأساليب الملتوية، سواء من القوى الدولية أو الإقليمية. الجدية الحقيقية تكمن في إحترام القانون الدولي الإنساني، والإلتزام بمطالب وآمال الشعوب، لا في المناورات الدبلوماسية.

إن حرب السودان، كما حرب الإبادة في غزة، أو الإحتلال في سوريا ولبنان، أو الصدامات المسلحة في العراق، ليست سوى حلقات متصلة في سلسلة الجرائم التي ترتكبها القوى الإمبريالية وأداتها إسرائيل وعملاؤها في المنطقة. ولن تزول أسبابها ما دامت شعوب المنطقة وقواها الحيّة في حالة إنتظار سلبي.

الوعي، والتعبئة، والتنظيم، والتضامن، هي الطريق لهزيمة أعداء الشعوب وإنتزاع حقوقها المسلوبة.

كلمة مجلة «الميدان» عدد 4356، الاحد 24 أغسطس 2025م.

إنتاج الوعي الزائف في زمن الهيمنة الرقمية

المقال أدناه هو مداخلة للرفيقة مجدولين أنوار في الندوة الرقمية الإشعاعية التي نظمتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث بجهة الدار البيضاء- سطات تحت عنوان: «نضال مستمر من أجل بناء الحزب بجهة الدار البيضاء سطات» يوم السبت 28 يونيو 2025:

تحية لكل الحرائر والاحرار، المجد والخلود للشهيدات والشهداء وعلى رأسهم شهداء القضية الفلسطينية، تحية إجلال وصمود للشعب الفلسطيني البطل وللنساء الفلسطينيات الصامدات اللواتي يجسدن يوميا أسمى معاني المقاومة والثبات، كل الإدانة والشجب للأنظمة الرجعية العميلة التي هرولت نحو التطبيع.

بقلم: نزهون جبل

هذا الواقع أنتج بيئة اجتماعية تتميز بالسيولة: سيولة العلاقات، وسرعة تدفق المعلومات، وهشاشة البنى الرمزية، حيث تتحول الأولويات والروايات بوتيرة متسارعة. السيولة هنا ليست مجرد خاصية تقنية، بل آلية سياسية-اقتصادية تخدم إعادة إنتاج الوعي الزائف، إذ تبقي الجماعات المهيمن عليها في حالة تشتت دائم، ما يضعف إمكانات التنظيم الطبقي طويل الأمد. مما أحدث تغييرا ف ي طبيعة الكينونة الاجتماعية. وفي هذا السياق، يركز المقال على مساءلة اختراق الرأسمالية لمؤسسة الإعلام، التي تحولت إلى ساحة صراع طبقي بامتياز. وكما يشير مانويل كاستلز، لم تعد سلطة مجتمع الشبكة تقتصر على السيطرة على الموارد المادية، بل امتدت لتشمل فضاءات التواصل والمعلومات، محولة الفضاء الرقمي إلى ميدان للصراع الرمزي.

وقد ساهم هذا الوضع في تعميق التحولات التي تشهدها البنية الرأسمالية، والتي تتجلى في الهيمنة المتزايدة للشركات التكنولوجية الكبرى. وتشير إحصائيات سنة 2024 إلى أن الإنفاق الإعلاني العالمي تجاوز عتبة التريليون دولار، تستحوذ عليه، بشكل شبه كامل، خمس شركات كبرى هي: غوغل، ميتا، أمازون، مايكروسوفت، وآبل، وفقا لتقرير Martech. ويمكن قراءة هذه الأرقام بوصفها تعبيرا عن هيمنة احتكارية ليست اقتصادية فحسب، بل أداة طبقية لإعادة إنتاج الهيمنة الاجتماعية.

ومع تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي في سياق العولمة، تتفاقم التناقضات والصراعات الطبقية، إذ تستخدم التكنولوجيا لتسليع المعرفة والبيانات وتحويلها إلى رأسمال يدر أرباحا ضخمة لحاملي رأس المال. وتصبح البيانات، وفقا لكريستيان فوكس، المحرك الأساسي للرأسمالية الرقمية، فشركات مثل غوغل وميتا ومايكروسوفت تجمع كميات هائلة من بيانات المستخدمين، وتستغلها تجاريا عبر خوارزميات معقدة، تخضع بالكامل لمصالح رأس المال.

هذا الوضع أفرز ما يمكن تسميته ب»الصحافة الخوارزمية»، حيث يتم إنتاج الأخبار والمعلومات وتقديمها بما يخدم الأجندات الرأسمالية، الأمر الذي يوجه الرأي العام ويعمّق الفجوات الاجتماعية والطبقية. وفي هذا السياق، نستحضر أطروحة نعوم تشومسكي في كتابه «الإعلام وصناعة الموافقة»، حيث يرى أن وسائل الإعلام الجماهيرية تعمل كنظام لتوصيل الرسائل والرموز إلى الجمهور العام، وتكمن وظيفتها في تسلية الأفراد وترفيههم وإخبارهم، إضافة إلى غرس القيم والمعتقدات وقواعد السلوك التي تربطهم بالبنى المؤسسية للمجتمع.

وفي البلدان التي تتركز فيها السلطة بيد بيروقراطية الدولة، يصبح التحكم بالإعلام امتيازا خاصا بها، وغالبا ما يكون مصحوبا برقابة رسمية، مما يؤكد أن الإعلام، في نهاية المطاف، يخدم مصالح النخب المهيمنة. كما لا يمكن فهم الخطاب الإعلامي بمعزل عن البنية الطبقية للمجتمع، فالإعلام، كجزء من البنية الفوقية، يستخدم لإعادة إنتاج العلاقات السائدة. وهنا يبرز مفهوم الوعي الزائف، الذي أشار إليه ماركس وإنجلز في «الأيديولوجيا الألمانية»، باعتباره آلية تمويهية تحول دون إدراك الطبقة العاملة لمصالحها الحقيقية، حيث تقدّم مصالح الطبقة البورجوازية على أنها مصالح عامة، ويصور الاستغلال على أنه نظام طبيعي.

في العصر الرقمي، تتخذ هذه العملية طابعا خوارزميا دقيقا، حيث يصبح كل مستخدم «ذاتا مفردة» تخاطب بلغة مصممة خصيصا له، بناء على تحليل بياناته. وهكذا تتحول الخوارزميات إلى أدوات طبقية حديثة، لا تختلف في وظيفتها عن المؤسسات التقليدية، لكنها أكثر فعالية في إعادة إنتاج النظام القائم، كما أشار ألتوسير.

وعند النظر إلى استغلال العمل الرقمي والمستخدمين، نجد أن هؤلاء يساهمون بشكل غير مباشر في خلق القيمة من خلال أنشطتهم وتفاعلاتهم على المنصات الرقمية. وغالبا ما يكون هذا العمل غير مدفوع الأجر، ويتم جمعه ومعالجته لتحقيق أرباح لشركات التكنولوجيا الكبرى. ويرى فو كس أن هذا يمثل شكلا جديدا من أشكال الاستغلال الطبقي في العصر الرقمي، حيث يسيطر «البورجوازيون الرقميون» (مالكو الشركات التكنولوجية) على وسائل الإنتاج الرقمي، بينما يتم استغلال العمال والمستخدمين.

ومن أبرز آليات السيطرة الرقمية:

- التحكم السلعي والإعلاني: عبر تحويل البيانات الشخصية وانتباه المستخدم إلى سلعة.
- المراقبة والتوجيه: من خلال متابعة الأفراد وتوجيههم بطرق تخدم مصالح الطبقة المهيمنة.
- تعزيز الهيمنة: عبر تفكيك الطبقات الاجتماعية وخلق أشكال تنافسية تضعف إمكانات المقاومة الجماهيرية.

إن سيطرة وسائل الإعلام على وعي الأفراد في المجتمعات الافتراضية تساهم في تشكيل أفكارهم وقيمهم باتجاهات محددة، تخدم أجندات سياسية واقتصادية وثقافية. وهذا ما يقود إلى مفهوم «الاستلاب الإعلامي»، القائم على آليات معقدة للتلاعب بالجماهير، ونشر الدعاية، وتزييف السرديات، مما يضعف الفكر النقدي.

وبانتقال آليات القمع والسيطرة من المؤسسات الاجتماعية الواقعية إلى الفضاء الافتراضي، تعزز التبعية، وتعاد إنتاج الهيمنة، مع تكريس أنماط استهلاكية محددة تسلب العقل النقدي وتغرس قيم التبعية والفكر الاستهلاكي، الأمر الذي ينعكس على النسيج الاجتماعي والثقافي وآل سياسي، مؤديا إلى تراجع الهوية الثقافية والاجتماعية، واستبدال المعايير بقيم استهلاكية نمطية.

وتشير المنظّرة السياسية جون دين، في دراستها The Neofeudalising Tendency of Communicative Capitalism، إلى أن المنصات الرقمية تقسم المستخدمين إلى «لوردات تقنيين» و«أقنان» يقتاتون على الفتات. فالتدفق اللامتناهي للمحتوى يحوّل الانتباه إلى مورد، ويفرغ الخطاب النقدي من قدرته على التنظيم، لتعمل الشبكات على تفتيت الوعي الطبقي بدلا من خلق فضاء عمومي. وهكذا، يلعب الإعلام دورا مزدوجا: إنتاج متعة استهلاكية وتثبيت هرمية طبقية خفية عبر الخوارزميات.

ولا يقتصر الصراع الطبقي الإعلامي على استهلاك المحتوى، بل يشمل «العمال الأشباح» الذين يديرون البنية التحتية ذاتها، حيث تستخرج البيانات وتحوَّل عوائدها إلى مراكز رأس المال العالمي، فيما يشبه «سلاسل قيمة استعمارية.»

بناء على ما سبق نحن أمام منظومة إعلامية تعيد ترتيب الحقول الرمزية بما يخدم منطق تراكم يستثمر في الانتباه والبيانات، ويعيد إنتاج الهرمية الطبقية بأساليب دقيقة وخفية، ويعمّق الصراع الطبقي. وبالتالي، فإننا بحاجة إلى تفكير نقدي متواصل في هذه المؤسسة، يفتح آفاق النضال من داخل الحقل الإعلامي.

اليسار وتحديات الإعلام الرقمي: أي مستقبل لتكوين الوعي الطبقي؟

حمزة شافعي

لماذا استهدف الكتاب الدول الثلاث: ألمانيا، وروسيا، وإنجلترا؟ ولماذا لم يستهدف دولا أخرى عرفت ثورات سابقة؟

في سياق تطبيق هذا الكتاب على واقع حزبنا، يطرح السؤال نفسه: أين نحن من عمل لينين في كتاب «ما العمل؟» ومن مسار تكوين الطبقة العاملة؟

لقد كان لينين ورفاقه يعتمدون في أدوات التواصل على جريدة إيسكرا، ولاحقا برافدا، وذلك بحكم السياق التاريخي والتطور الإعلامي في تلك المرحلة. أما اليوم، ومع ما يشهده الإعلام من تطور هائل، فإن اليسار لا يزال متأخرا في استغلال وسائل الإعلام وتوظيفها في تكوين الوعي السياسي لدى الطبقة العاملة، إضافة إلى قصور واضح في تحديث آليات الاشتغال السياسي والتنظيمي.

يطرح السؤال الجوهري هنا: إلى أي مدى يمكن استغلال التكنولوجيا الحديثة في التحريض والتكوين السياسي للطبقة العاملة؟

لقد شهد العصر الحديث قفزة نوعية في مجال التكنولوجيا، جعلت من العالم قرية صغيرة يمكن التحكم في معطياتها بضغطة زر. وكما هو معلوم، فإن هذه التكنولوجيا الحديثة هي من إنتاج المنظومة الرأسمالية، وقد وظفت لبسط هيمنة هذه الأخيرة على مختلف الحقول الاقتصادية والاجتماعية، إلى الحد الذي أصبحت فيه الطبقة العاملة لا تستغل فقط في مجهودها العضلي، بل باتت أيضا تستنزف ذهنيا ونفسيا.

وفي هذا السياق، تلعب التكنولوجيا، عبر وسائلها الإعلامية، دورا كبيرا في تشكيل وعي المجتمع ونمط تفكيره، فلم تعد الأسرة والمدرسة أدوات أساسية في التنشئة الاجتماعية وصناعة الوعي، بل بات الإعلام يشكل ركيزة محورية في ترويض الرأي العام، وذلك من خلال نمط الاستهلاك الذي يتغذى عليه المجتمع، والتحكم الطبقي الرأسمالي في محتوى المواد الإعلامية. يظهر ذلك جليا في الإعلانات، وترويج ثقافة الاستهلاك، وتمويه الوقائع، والتأثير في اختيارات المواطنين السياسية والاجتماعية، خصوصا أثناء الحملات الانتخابية.

في مقابل هذا المدّ الإعلامي الرأسمالي، يطرح التحدي: كيف يمكن لليسار أن يساير هذا التطور السريع في مجال الإعلام والتكنولوجيا ويوظفه لصالحه؟

من المؤكد أن اليسار المغربي لا يزال متأخرا في هذا الجانب، فرغم تاريخ طويل من الاشتغال السياسي عبر الأندية الثقافية، والورشات التكوينية، والحملات الميدانية، والصحف والمطبوعات، إلا أن هذه الآليات، رغم قيمتها، لم تعد كافية في ظل واقع رقمي جديد. جمهور اليوم يستهلك المادة السمعية البصرية بكثافة، وفي وقت زمني قصير، مما يفرض على اليسار ضرورة التكيف مع هذا الإيقاع.

لقد أصبح لزاما على اليسار أن ينفتح على التكنولوجيا الحديثة، وأن يبدع في استثمار وسائل التواصل الرقمي لإنتاج مضامين ذات جودة فكرية وسياسية، تخاطب وجدان الجماهير وعقولهم في الوقت ذاته. فكما طور لينين إيسكرا وبرافدا لتناسب واقع عصره، وجب اليوم على اليسار أن يطور أدواته الإعلامية، وينخرط بوعي ومسؤولية في الفضاء الرقمي من خلال إنتاج محتوى مرئي ومسموع يرقى إلى تطلعات الطبقة العاملة واحتياجاتها المعرفية.

ولنا في الإنترنت ومواقعه الاجتماعية العديد من النماذج التي نجحت في إيصال صوت المقهورين، وكشف معاناة المقموعين في هذا الوطن الجريح، لعل ذلك يسهم في تنوير وعي الكادحين، ويدفع نحو ولادة وعي طبقي جديد، أكثر جرأة وصلابة في مواجهة الاستغلال.

بناء على ما سبق، إن الحل لا يكمن فقط في التذكير بتاريخ النضال اليساري، بل في الاجتهاد لبناء أدوات بديلة تتماشى مع تحولات العصر، فالانخراط الواعي والمنهجي في الإعلام الرقمي لم يعد خيارا، بل ضرورة تاريخية لبقاء الفكر التقدمي حيا وفاعلا. وعليه، فإن اليسار مطالب اليوم بتكوين أطر قادرة على الإنتاج الإعلامي، والتفاعل مع منصات التواصل بذكاء، وتطوير خطاب يساري جذاب وبسيط دون أن يفرط في عمقه النظري. هكذا فقط يمكن لليسار أن يستعيد زمام المبادرة، ويعيد تشكيل الوعي الجماهيري، لا من خارج الزمن، بل من قلبه.

حملات التضامن العالمية مع غزة..أين العرب؟!

في الوقت الذي تعج فيه شوارع دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بالمظاهرات والمسيرات والاعتصامات والفعاليات المناصرة لنضال الشعب الفلسطيني ضد الإبادة الجماعية في غزة ويدفع شبابها أثمانا باهظة لمواقفهم المبدئية والإنسانية والأخلاقية كالتوقيف والطرد من الجامعات ومواجهة مصير مجهول في الحصول على فرص العمل، في هذا الوقت تعاني الشوارع العربية من قلة المناصرين والمتضامنين مع فلسطين إلا ما ندر، في مشهدية صادمة وغير مفهومة وغير مقنعة لهذه المقاربة التي تعبر عن مأزق حاد وانفصام في شخصية الرأي العام العربي في مواجهة واحدة من أكثر الحروب الوجودية والإبادات الجماعية والتجويع التي يشهدها التاريخ الحديث، ما يضع علامات استفهام كبرى إزاء هذه المعطيات المفجعة التي قادت إلى هذا السكون القاتل واللامبالاة التي اتسم بها الشارع العربي والسبل الكفيلة لدراسة هذه الظاهرة والبحث عن مخارج جدية لمعالجتها بما يعيد الوهج للقضية المركزية للأمة ويبعث الروح من جديد في مفاصل الشارع العربي.

رضي الموسوي (*)

مفاجآت الحراك الشعبي الغربي

لم تكن أكثر التحليلات تفاؤلا تتوقع أن الجامعات الأمريكية والأوروبية يمكن لها أن تنتفض وتسجل مواقف سياسية متقدمة ضد الإبادة الجماعية في غزة وعموم فلسطين وأن ترفع شعارات من طراز «فلسطين حرة» و«من النهر إلى البحر فلسطين ستبقى حرة» وغيرها من الهتافات التي لا تزال تصدح تأييدا وتضامنا مع الشعب الفلسطيني وضد طرده من أرضه. لقد تفاجأ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بتآكل وتداعي السردية التي أصّل لها وأسّس وبنى عليها قناعات راسخة لدى الجمهور الغربي حول كذبة «أرض الميعاد» و«أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وسيف «معاداة السامية» المسلط على رقاب كل من يعارض جرائم الكيان الصهيوني، حيث اطمأن المدافعون عن الدولة العنصرية أن هذه القناعة راسخة ولن تتغير. لكن، وبعد أن تفجر طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر وما تبع ذلك من كشف المزيد من الحقائق عن طبيعة الكيان الفاشية، انتفض الشباب الأمريكي وأعاد إحياء صخب المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها المدن الأمريكية أبان حرب فيتنام في النصف الأول من سبعينات القرن الماضي. بدأت التظاهرات والاعتصامات من جامعة كولومبيا بنهاتن في نيويورك منتصف أبريل/نيسان 2024 وانتشرت كالنار في الهشيم لتشمل عشرات الجامعات بما فيها اهم الجامعات مثل هارفارد، وأخرى في العاصمة واشنطن دي سي وفي مختلف الولايات، منها كولومبيا، إيموري، وجنوب كاليفورنيا وجورج واشنطن وجورج تاون.

هز هذا الحدث الكبير أمريكا وأثار الرعب في أوساط اللوبي الصهيوني في كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، خصوصا وأن شباب الجامعات هم من أشعل الفتيل وانضم إليهم أعضاء في هيئات التدريس، ما قاد رجالات الدولة العبرية في الكونغرس الأمريكي إلى عقد جلسات تحقيق مع رؤساء الجامعات ومسؤولين فيها تشبه محاكم التفتيش وطالب بعضهم بإدخال الشرطة للقبض على المعتصمين المتضامنين مع فلسطين في حرم الجامعات، وقد فعل البوليس والأمن الأمريكي ذلك في بعضها وتم اعتقال مئات الطلبة وهيئات التدريس كما هاجمت قوات الأمن المخيمات التي نصبت في حرم الجامعات وتم تفكيكها، بيد أنه لم يعد بالإمكان السيطرة على الغضب الشبابي، فذهب رئيس مجلس النواب الأمريكي بعيدا ووصف المظاهرات بأنها «تبعث على الكراهية ومعاداة السامية».

ولأن الأمر جلل والمجازر لم تتوقف، بل زادت، فقد رد أعضاء في هيئات التدريس ومنظمات متضامنة مع فلسطين على رئيس مجلس النواب ردا قاسيا زاد من حماوة الوضع وازدادت أعداد المتضامنين ونوعياتهم ودخلت فئات جديدة في حملات الدعم والتضامن من بينها حركة «ليس باسمنا» اليهودية التي رفعت الصوت عاليا وطالبت بوقف الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة. لم يتأخر الفاشي رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو عن الدخول على الخط والتحريض، فأطلق تصريحاته وكأنه مسؤول أمريكي واصفا المتظاهرين الأمريكيين بأنهم «معادون للسامية». ولإثارة الهلع في صفوف الشباب واستعادة زمام الأمور، شبه نتنياهو ما يقومون به من تضامن مع فلسطين بأنه يشبه ما كان يفعله النازيون إبان الحرب العالمية الثانية ضد اليهود، في محاولة لاستعطاف النخب والشارع الغربي، إلا أن شعار «معاداة الصهيونية» الذي طالما فعل فعلته في الرأي العام الأمريكي خصوصا والغربي عموما، لم يعد براقا، ولم يفعل فعلته هذه المرة بعد أن تكشفت الحقيقة فاندلعت المظاهرات في مدن جديدة ومنها الحشود التي تظاهرت في مدينة ديربورن الأمريكية. وخطت الشخصيات السياسية والأدبية والدينية والفنية المؤثرة في الرأي العام خطوات إلى الأمام ومنهم الممثلة الامريكية سوزان ساراندون، التي انضمت لقافلة الصمود المتوجهة من أسبانيا إلى غزة لكسر الحصار من ضمن 50 سفينة يشارك فيها 6000 متضامن من 44 دولة.

لم تثمر تهديدات قادة الكيان ومؤيديه في الغرب وبعض الإعلام العربي، من لجم حملات التضامن التي امتدت للمدن الأوروبية، التي نظمت نحو 40 ألف مظاهرة وفعالية منذ السابع من أكتوبر، وشهدت عواصمها مظاهرات مليونية، شملت لندن باريس ومدريد وبرشلونة وروما وحتى برلين المتوجسة، ووصلت إلى أستراليا التي كانت مظاهراتها مفاجئة للكثيرين في الغرب والشرق حيث شهدت الأيام الأخيرة حشودا ضخمة غطت الجسور والشوارع في العديد من المدن. وتشير استطلاعات الرأي أن 75 بالمئة من الالمان يؤيدون الضغط على الكيان لوقف عدوانه، ما أجبر الحكومة على اتخاذ قرار بتجميد تصدير الأسلحة، بفضل المظاهرات والضغوط القضائية. المفاجأة الأكبر هي ما شهدته تل أبيب نفسها عندما احتشد نحو 300 ألف متظاهر يطالبون بإسقاط نتنياهو وبوقف الحرب والذهاب إلى صفقة تبادل للأسرى. كما اقتحم متضامنون مع فلسطين من داخل الكيان القناة 13 الصهيونية وهتفوا «إسرائيل تجوع غزة»، ما اضطر القناة إلى وقف البث المباشر. وأضاف التقرير الأخير لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) القول بأنه «يستدعي إدراك حقيقة أن النظام الإسرائيلي يرتكب إبادة جماعيّة في قطاع غزة والخوف الشديد من امتدادها إلى مناطق أخرى يعيش فيها فلسطينيون تحت النظام الإسرائيلي، تحركًا عاجلاً وواضحًا من جانب الجمهور الإسرائيلي والمجتمع الدولي واستخدام كل الوسائل الممكنة بموجب القانون الدولي لوقف الإبادة الجماعيّة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين».

من جانبها شهدت البرلمانات الأوروبية، جولات حامية الوطيس، مثلما فعل النائب ريتشارد باريت عضو البرلمان الإيرلندي الذي تحدث بالتفصيل عن الإبادة الجماعية التي يتعرض لها شعب فلسطين، في توجه لزيادة الضغط على الحكومة لفرض المزيد من العقوبات على الكيان ومستوطناته. أما البرلماني الإيطالي أنجيليو بولييني فقد وبّخ وقرّع رئيسة الوزراء الإيطالية لمواقفها الداعمة للكيان واستنكر عليها عدم صدور أي إدانة منها لجرائم الاحتلال في غزة.

في هذا الوقت، وبالتزامن، حضر الفن والرياضة، فشهدت إسبانيا مسيرة فنية عزفت لفلسطين في الشوارع وهي تهتف «فلسطين حرة» وضد الإبادة الجماعية في غزة. كما هتف المغني سام فندر «فلسطين حرة»، وردد الجمهور الذي كان يحضر حفله الفني نفس الهتاف وبحماس منقطع النظير. وفي ألمانيا أطلقت الفنانة مارينا فيجنر أغنية بعنوان «فلسطين في قلبي». وفي ساحات ملاعب كرة القدم، هتف المدرب الشهير غواردیولا: «هذا العالم بلا عدالة». وكذلك فعلت لاعبة كرة القدم الأوروبية التي هتفت «فري بالاستاين» أمام الجمهور. أما الصحافي البريطاني بيرس مورغان الذي كان ينتقد المقاومة الفلسطينية بعنف، وقد تبينت له الحقيقة فوجه انتقادات لاذعة للسفيرة الصهيونية في بريطانيا عندما سألها: كم عدد الأطفال الذين قتلتهم إسرائيل في غزة؟ لكن السفيرة تهربت من الإجابة على السؤال. كما وجه بيرس انتقادات لنتنياهو بسبب رفضه دخول الصحافيين والإعلاميين الأجانب إلى غزة للتأكد مما يجري والتحقق من ادعاءات الكيان.

أين العرب؟

يصر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على السطو واحتلال قطاع غزة وأخذها، ويدّعي أن القطاع «لا حياة فيه وأنه سينقل سكانه الفلسطينيين الى مكان آمن» بعد أن دمرت الحرب كل شيء، وكأنه ليس شريكا فاعلا في جريمة الإبادة الجماعية. وحين سأله الصحفيون بأي سلطة تأخذ غزة؟ أجاب: بسلطة الولايات المتحدة الأمريكية..هكذا!!

تصريح ترامب لم يثر ذعر النظام الرسمي العربي الذي يعاني من التآكل المتسارع والانكشاف الفاضح، كما أنه لم ينعكس فعليا على الشارع العربي المنهك بأزمات لا حدّ لها، بدءا من لقمة العيش حتى الحياة الحرة الكريمة، حيث تعشعش البطالة في كل الدول العربية وتزداد نسبها بين الشباب، وتزيد موجات الهجرات الجماعية من الدول العربية بعد أن تحولت إلى دول طاردة لمواطنيها، كتبعات لتغييب دولة المواطنة المتساوية وتحول أغلبها إلى مزارع خاصة للسلطة وحاشيتها والفئات القليلة المنتفعة من وجود أنظمة فاشلة في كل شيء إلا القمع ومصادرة الحريات.

لكن، والأمر كذلك، فإن هذا لا يعفي المواطن العربي من القيام بدوره تجاه قضاياه المصيرية كالقضية الفلسطينية والعدوان على قطاع غزة والضفة الغربية تكشف في السنتين الأخيرتين بعد السابع من أكتوبر 2023. ففي العديد من الدول الغربية تحولت الإبادة الجماعية التي تتعرض لها غزة إلى قضية داخلية تناقشها البرلمانات وتضغط فيها الشوارع على حكوماتها لاتخاذ إجراءات عملية لمعاقبة الكيان من طراز منع تصدير السلاح لجيشه ومنع الفاشيين من دخول الدول الأوروبية ومقاطعة سلع المستوطنات وغيرها من الإجراءات «الناعمة» ضد التطهير العرقي في فلسطين. لكن الدول العربية لم تتخذ إجراءات من هذا القبيل، وهذا أضعف الإيمان، بل على العكس من ذلك، فقد أحكم الحصار على قطاع غزة حتى بلغ مرحلة التجويع حتى الموت ولم تتمكن دولة عربية واحدة من إدخال قنينة ماء واحدة، بينما يسرح السفراء الصهاينة في العواصم المطبعة معه ويعيثون فسادا فيها وتآمرا على شعوبها دون أن يحاسبهم أحد!!

إن الشارع العربي مثقل بالأزمات المستفحلة، ورأيه تم مصادرته وظل منكفئا على نفسه خوفا من بطش الدولة الأمنية به، ولا يزال الخوف هو سيد الموقف بعد أن فعلت السياسات فعلتها في نفسية المواطن العربي وحولته إلى مخلوق همّه سد رمقه. يمكنه البكاء بين جدران بيته على أطفال غزة الذين جوعتهم الفاشية الصهيونية والتخاذل الرسمي العربي وتواطؤه، لكنه لا يخرج على الناس شاهرا غضبه مطالبا بالعدالة لفلسطين ووقف الإبادة إلا ما ندر.

هذا الوضع المقلوب، حيث يمارس المواطن في الغرب إنسانيته ويعبر عن رأيه الرافض للتجويع والتطهير العرقي، مقابل صمت وخذلان من المواطن العربي ونخبه التي أصابها المسّ وعطل قدرتها على الحركة والفعل بما فيها مؤسسات المجتمع المدني التي تشمل النقابات العمالية والنسائية والشبابية والثقافية والأدبية والفنية، والتي تتصرف وكأن هذه الإبادة والحرب الوجودية بعيدة عنها بسنوات ضوئية، في الوقت الذي يردد فيه قادة الكيان الصهيوني إصرارهم على تشييد «إسرائيل الكبرى» التي تمتد من الفرات إلى النيل. وحتى البرلمانات التي يفترض فيها تمثيل الشعب تحولت مهمتها إلى تلميع النظام وتقديسه والتصفيق له بحرارة الأموال التي تدخل في حسابات أعضائها، في الوقت الذي يصدح فيه أعضاء في البرلمانات الأوروبية بأعلى أصواتهم رفضا للجرائم التي ترتكب بحق شعب فلسطين.

هذا الواقع المرير الذي تعيشه الشعوب العربية يثير تساؤلا جوهريا: هل هُزم المواطن العربي من الداخل وانكسرت إرادته؟ أم أن عقودا من القمع والاستبداد حولته إلى كائن لا حول له ولا قوة، انعكست على نخبه وبالتالي لا يعول عليها في إحداث عملية التغيير المطلوبة؟!

لقد تخلى العرب حتى عن الظاهرة الصوتية التي وُصموا بها منذ زمن..ولعل تلك الفنانة الأوروبية تذكّرهم بأنه «حين تسقط المدن، تبقى الإرادة صامدة».

(*) رضي الموسوي: كاتب صحفي من البحرين
نشر في مجلة الهدف العدد (74) (1548)

رحيل الكاتب والأديب المبدع صنع الله إبراهيم

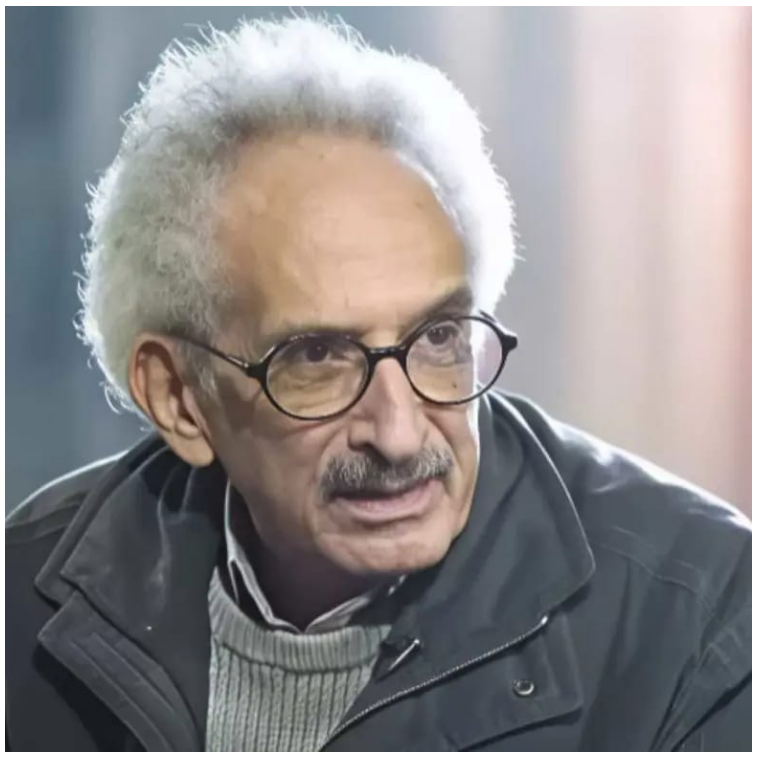

برحيل صنع الله ابراهيم يوم 13 غشت 2025، الكاتب والأديب المبدع وأحد أبرز الأصوات الأدبية الملتزمة في العالم العربي، يخسر الأدب العربي قلمًا حرًا قاوم السلطة والتطبيع والاستبداد، وكتب بشجاعة عن القهر والفساد والمهمشين...

صنع الله ابراهيم لم يكن مجرد روائي، بل ضميرًا حيًا في زمن المساومات.

تميز بأسلوبه الخاص الساحر المرتبط بواقع حياة الناس... وحولت العديد من كتاباته إلى أعمال فنية من بينها مسلسل «بنت اسمها ذات»، من روائع الأعمال الدرامية المؤرخة لمراحل من تاريخ مصر الحديث والذي رصد حياة المصريين بكل ما فيها من تفاصيل وأوجاع وأفراح من ثورة 1952 حتى ثورة يناير 2011...

إلى جانب الكثير من الكتابات الصحفية والروائية والقصصية المميزة. من اعماله:

رواياته:

إنسان السد العالي (1967).
نجمة أغسطس (1973).
اللجنة (1981).
بيروت بيروت (1984).
يوميات الواحات «سيرة ذاتية».
ذات (روايــة) – (1992)، (تم تحويلها لمسلسل تلفزيون عرض رمضان 2013 اسمه – بنت اسمها ذات).
شرف (رواية) – (1997).
وردة (رواية) – (2000).
أمريكانلي – (2003).
التلصص – (2009).
العمامة والقبعة – (2008).
القانون الفرنسي – (2008).
الجليد (رواية) – (2009).
نجمة أغسطس
برلين 69 (رواية) – (2014).
رواية 1970 – (2020).

قصصه القصيرة:

تلك الرائحة – 1966
الثعبان
أرسين لوبين
أبيض وأزرق

قصص للأطفال:

رحلة السندباد الثامنة، دار الفتى العربي.
يوم عادت الملكة القديمة، دار الفتى العربي – 1982.
عندما جلست العنكبوت تنتظر، دار الفتى العربي – 1983.
الدلفين يأتي عند الغروب، دار الفتى العربي.
البرقات في دائرة مستمرة 1983.
الحياة والموت في بحر ملون 1983.

حول الأنا البيداغوجية

نورالدين موعابيد

لا أراني مخطئا إن أنا استعرت ثنائية «مسقطا» إياها على الحقل التربويّ، هي ثنائية الهدم/البناء، لاسيما أنني أثمن أن المعرفة تبنى ولا تعطى كما علمنا الدرسُ الباشلاريّ في الإبستمولوجيا التشييدية.. ولا غرابة في ذلك إذا استحضر المتتبعُ المهمومُ، المكتوي بصخد فتوحات الأنشطة البشرية، المتخمة بما يُسمّى «تنسيب المعرفة» استنادا إلى فيض التداخلات، وخصب التقاطعات اللذين (الفيض والخصب) أضحيا خصيصة من الخصائص التي تسم تلك الأنشطة، ومن ثمة تميُّزها و فرادتها، إن لم أقل استثنائيتها..ولعل من الآليات التي تيسر التطوير والتثوير تنظيرا وممارسة، آلية القراءات المتكثرة، الناقدة. Les lectures plurielles، criti– ques .والشعار المركزيّ، موجّه الإنسان المبدع، الممتع و المقنع في آن، هو قول الثعالبيّ عن أبي الطيب: «الكامل من عُدت سقطاته، والسعيد من حُسبت هفواته.»

و معروف أن البناء لن يجدي فتيلا ما لم يك بناء جدليا، سليما، سهما منطلقا، وآخر راجعا، ديدنه أذن ثالثة، وعين ثالثة أيضا. وبخاصة إذا جارينا الرأي الذي يقول: «إن الحقيقة لتحتجب دائما.» وربما اعترفت بأن قوتها الضاربة، النافذة هي في هذا التواري منظورا إليه من وجهة كونه حافزا، موثبا، أو مهمازا يحث التوق، و يبارك الشوق، حتى إن تأتى له بعض ذلك ضرب في لجج بحور البحث والتقصي، وكأنه السندباد المرتحل، فلا يثبت و لا يستكين. و أكاد أدعو إلى تصحيح تمثل مغلوط فيه(Représentation erronée) حول مفهوم التخصص، لأنه لا يستقيم أن يُفهم بمعنى الاستقلالية، المكتفية بذاتها (المنكفئة، المتشرنقة)، وإنما التخصص (الاختصاص)، هو تغليب أعلى مستويات تبئير اهتمام معين، دونما « القطع مع» اهتمامات الأخرى. ولا مندوحة لأي تفكير وازن، عن الإنصات البيداغوجيّ الواعي، الرؤيويّ، الخلّاق..مما يقربنا من مفهوم «المنهاج الخفيّ (المتواري» (le curriculum caché ، بل إنني مهووس بشعار رئيس هو أن التربية هي الحياة، وليست هي الامتحان..وأقدر أن تحَّريك الاستراتيجيات mobiliser les stratégies و تنويعها أحجى، و إلا فإن التنميط و التحنيط يغدوان على مرمى حجر..حسبنا الزوج:الحاجة–ات–/الملاءمة.

لا مراء في أن التربية فن وعلم(كما قا Piaget) ، والحقيقة أنها فنون وعلوم تكاد تكون هلامية، منفلتة.ومهما يك أمرها فإن علاقتها بالإبداع لا تنفصم عراها، لذلك ترى أن المنظرين احتفوا أخيرا ب«مدرسة الفرح» l'école de la joie، و الرأي عندي أن مدرسة البهجة الناقدة يمكن أن تتحول إلى فضاء يحضن الثالوث :الحق، الخير ، الجمال..فتتصادى التنظيرات و الممارسات الممتدة في المجتمع.ومن باب السماء فوقنا والأرض تحتنا أن الثورة في التربية تستدعي ثورة كوبرنيكية على الممارسات الصفية التي تؤسس مفهوما مفتاحا هو مفهوم:«العلاقة التربوية»، هذه العلاقة المشروطة بالندية في البحث والتقصي البعيدين ، البعد كله، عن المفاضلة حقوقا و واجبات، هكذا يتخلص الفاعلون من الزجر والنهر (التثريب والتقريع ...) إلى غير رجعة، بعد بناء استراتيجيات أخرى تفعّل أنشطة تقويمية متمردة على المقاربة بالنتائج، منها التقويم الذاتيّ، التقاوُم (التقويم التبادليّ) ، التقويم المحايث، التقويم المقايس..وليكن الفعل التربويُّ هو تقاسم حصتنا من الجنون.

واضح أن تغييب الحرية بمختلف أطيافها و ظلالها يغتال الإبداع منتصرا للاتباع ، مما يشي بالرغبة في تأبيد الابتذال، شقيق الاختلال والاعتلال، فلا مناص من النضال، النضال ضد الحيف و الزيف، لهذا و ذاك فإن المجازفة المعقلنة تسوّغ حجيتها، و تؤكد حجاجيتها..وإلا فإن «تقويل» المدرسة العمومية (تحويلها إلى مقاولة) يُضحي قاب قوسين أو أدنى.!! ولنغامر في اكتشاف فضاءات غزو المعرفة l'aventure conquête du savoir.. ، قد يزهد المرء في مكونات الدنيا جميعها سوى أن يستحم في يمّ التغيير، مهما كانت العواصف، التوابع والزوابع، لأنه يستعذب ماء بكائه، كما قال أبو تمام .ولن يضيرنا أن نتأرجح بين «الديستوبيا»، و«اليوتوبيا»، ديدننا «شقاء الوعي و تفاؤل الإرادة».

شتنبر 2025.

يَدُ المُقَاوِمِ

شفيق العبودي

بِغَزَّة وَحْدَهَا
أَبْوابُ التاريخِ شُرِعَت
المُقاوِمُ لا يَسْتَأْذِنُ أَحداً ،
عَلَى جُدْرَانِ اللَّيْلِ
يَدُق
فَيُوقِظُ القُلُوبَ النَّائِمَةَ
تَحتَ القُبُور،
بِغَزَّة تَتَكَحَّلُ البُنْدُقِيَة
بَبَارُود العِزَّة
فَيَخْتَنِقُ صَمْتُ الجَلَّاد،
يَدُ المُقَاوِمِ عَارِيَةٌ
تَضْرِبُ
وتَصْفَعُ مُدَرَّعَةَ المُحْتَل،
تُعَلِّمُ القَاتِلَ مَعْنَى الحُرُوف
ومَعْنَى أَنْ يَكُونَ الوَطَنُ
مُحْتَلا،
يَدُ المُقَاوِمِ تَضْرِب
والعَالَمُ من الخُذْلَانِ
لا يَسْتَفِيق،
في كُلِّ مَكَانٍ تَضْرِبُ
في جَبَالْيَا ً
في خَانْ يُونَسْ
في دِيرِ البَلَحْ
في عُيُونِ الأَمَّهَات
اللَّوَاتِي فَقَدْنَ أَبْنَاءَهُن،
في ابْتِسَامَةِ الأَطْفَال
الذِين يَرْسُمُونَ جِدَارِيَاتِ الحُرِّيَةً
عَلَى حَائِطِ مُحَاصَر،
في صَرْخَةِ الأَرْضِ ً
في كُلِّ شِبْرٍ يَدُ المُقَاتِلِ
تَضْرِبُ
وتُنْبِتُ دَماً جَدِيداً
ومَقْبَرَةً لِلغُزَاةِ.

العرائش 1 شتنبر 2025

نور الدين جوبا:

الان وبعد مرور سنتين على الكارثة نعتقد أن ما تم إنجازه فعليا لا يرقى لطموحات وآمال الساكنة المتضررة وحقها في استرجاع ولو القليل من كرامتها وإنسانيتها رغم كل المشاريع والتدخلات...

تقديم

نستضيف في هذا العدد الرفيق جوبا نور الدين مناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي بفرع مراكش، الذي تابع ومازال يتابع عن قرب حالة السكان المتضررين، من أجل تسليط الضوء على استمرار معاناة الساكنة من الآثار المدمرة للزلزال وبطء عمليات الإعمار والفساد المستشري في عملية الدعم...

■ مرت سنتان على زلزال الحوز، ما هي وضعية المواطنات والمواطنين حاليا، حسب تقديراتكم؟

ونحن على مشارف الذكرى الثانية لما سمي بزلزال الحوز والذي ضرب عدة مناطق وأقاليم ضمن دائرة تمتد من تارودانت وشيشاوة إلى ورزازات وأزيلال ومراكش، إلا أن الضرر الأكبر شمل إقليم الحوز باعتباره بؤرة الزلزال وذلك من حيث عدد الضحايا الكبير جدا وكذا الأضرار المادية حيث فقد سكان عدة دواوير كل مصادر الرزق من ماشية وغيرها من الأمور التي تشكل عصب الحياة بالنسبة لساكنة الجبل.

خلال السنتين قمنا كمناضلين بالتحرك مباشرة بعد الكارثة من خلال زيارة بعض المناطق المتضررة للوقوف على حجم الضرر والألم الذي عانته الساكنة بامزميز اسني مولاي ابراهيم كما قام رفاقنا بالأمر ذاته بشيشاوة ومراكش.

أصدرنا في إطار التتبع عدة بلاغات وبيانات عبرنا من خلالها عن استيائنا من التعامل الرسمي مع الكارثة الذي تميز بعدد من الاختلالات التي تحققنا منها عبر الاتصال والتواصل المباشر والزيارات الميدانية تلك الممارسات التي عمقت حجم الألم والضرر النفسي والمعنوي لدى عموم المتضررين.

الآن وبعد مرور سنتين على الكارثة نعتقد أن ما تم إنجازه فعليا لا يرقى لطموحات وآمال الساكنة المتضررة وحقها في استرجاع ولو القليل من كرامتها وإنسانيتها رغم كل المشاريع والتدخلات حيث مازال عدد كبير من المواطنات والمواطنين يقطنون داخل صناديق حديدية وحتى خيام ومراحيض جماعية في غياب لكل شروط الكرامة.

كما أن التعويض سواء المتعلق بالكراء أو إعادة البناء الذي خصص للمتضررين شابته العديد من الخروقات حسب معطيات استقيناها من المواطنين مباشرة ما يقتضي فتح تحقيق في الموضوع.

هناك من توصل بالدعم وهو لايستحق فيما هناك آخرون توصلوا بجزء فقط ودائما هذه معطيات استقيناها من المتضررين الذين عبروا عن غضبهم واستيائهم من طريقة تدبير الملف عبر تنظيم أشكال احتجاجية محلية أو عبر مسيرات في اتجاه مقر ولاية مراكش.

بعد سنتين يبدو أن الملف يراوح مكانه وأن المعاناة ستطول وجزء من المتضررين سيتم توطينهم داخل الصناديق والبناءات المغطاة بالقصدير (حالة دوار دو ازرو مثلا).

■ كيف تصرفت السلطات المحلية مع ضحايا الزلزال فيما يخص احتياجاتهم الأساسية، وما هي التدابير المتخذة للتخفيف من وقع الكارثة؟

● بالنسبة لتدخل السلطات المحلية والدولة عموما كان متأخرا شيئا ما لأن الزلزال ضرب ليلا وصعوبة الجغرافيا كانا عاملين أساسيين حيث انطلق التدخل يوم السبت 9 شتنبر 2023 لانتشال الجثث والبحث عن العالقين والمفقودين إلا أن تنظيم عملية التدخل أكد أن لا الدولة ولا السلطات المحلية كانت تتوفر على برنامج لمواجهة مثل هذه الحالات والكوارث المحتمل وقوعها.

كما أن شساعة المنطقة المتضررة كانت كبيرة وجزء كبير منها يقع في مناطق جبلية صعبة ما يطرح سؤال تنمية تلك المناطق ومصداقية الخطابات الرسمية على مدى عقود ومآل الأموال التي رصدت لتأهيل القرى والبوادي وكذا مدى استفادة المنطقة من التأهيل في إطار احترام حق المواطنات والمواطنين في الكرامة والاستفادة من ثروات الوطن.

بعد تدخل الجيش لفتح الطرق وإيصال المساعدات للمناطق النائية والصعبة جغرافيا وتواجد بعض منظمات الإغاثة تحسن الأمر قليلا ولكنه لم يكن كافيا حيث استمر عدد الضحايا في الارتفاع بحكم التأخر في إطلاق عملية الإنقاذ.

عموما السلطات المحلية كان دورها ضعيفا جدا باعتبار عدم التوفر على برامج لهكذا حالات إضافة لعدم توفرها على ما يكفي من اللوجستيك للتحرك بسرعة وبقي دورها منحصرا في التواصل مع الجهات والسلطات وانتظار توفير آليات التحرك وفي حصر لوائح المتضررين والضحايا، فيما بعد، وحصر عدد المستفيدين من الدعم وتنظيم عملية توزيع الأغدية وغيرها.

أما فيما يخص الشق الثاني من السؤال المرتبط بالإجراءات المتخذة والتدابير للتخفيف من وقع الكارثة أشرت سابقا إلى مسألة الدعم المالي للمتضررين المقدر ب 2500 درهم والذي لم يستفد منه عدد من المتضررين نتيجة لسوء تدبير العملية عموما كما أن الدعم الخاص بإعادة بناء المساكن كان مهزلة حقيقية من حيث المساحة المخصصة وصعوبات نقل مواد البناء للمناطق المتضررة إضافة لخروقات شابت لوائح المستفيدين حسب المتضررين أنفسهم.

الآن جزء كبير من المتضررين يدبرون معيشهم اليومي بإمكاناتهم الخاصة وهناك من قرر الهروب من المنطقة والالتحاق بأحزمة الفقر والذل في هوامش المدن وأشباه المدن بحثا عن ضمان مستقبل أفضل لأبنائه.

ما يعيشه جزء كبير من المتضررين والضحايا من عدم إيجاد حلول حقيقية وسريعة تعيد لهم الاعتبار كمواطنين مغاربة سيبقى وصمة عار ترسخ الذل والاحتقار وغياب مشاريع حقيقية تراعي الكرامة أولا.

■ كيف كان دعم المواطنات والمواطنين من مختلف مناطق المغرب وحتى خارج المغرب للضحايا مقارنة مع الدور الأساسي المفترض للدولة؟

تفاعل الشعب المغربي مع الكارثة لا يمكن إلا أن يوصف بالرائع والمعبر عن جوهر إنسانية ومحبة لا يمكن المرور عليها بسهولة وكنت شاهدا كما رفاقي أثناء تنقلنا صبيحة اليوم الموالي للزلزال لزيارة أمزميز لمعاينة الفاجعة والوقوف على آثارها المدمرة.

سرعة تحرك أبناء وبنات شعبنا كان ملفتا للانتباه سواء من حيث توفير الأغدية والألبسة والأغطية والأدوية وحتى الخيام وذلك مباشرة بعد الكارثة حيث لم تتغيب أي منطقة عن المساهمة وتقديم الدعم، بل غامر عدد كبير منهم للوصول إلى أبعد منطقة متضررة رغم جهلهم بجغرافيا المنطقة وصعوبة الولوج إليها في تحد صارخ للتعبير عن تضامنهم.

ما يعيشه جزء كبير من المتضررين والضحايا من عدم إيجاد حلول حقيقية وسريعة تعيد لهم الاعتبار كمواطنين مغاربة سيبقى وصمة عار ترسخ الذل والاحتقار وغياب مشاريع حقيقية تراعي الكرامة أولا.

بعد ذلك بدأت عملية جمع وإيصال المساعدات تتنظم أكثر من خلال توفير أماكن لجمعها ثم توزيعها من طرف فعاليات جمعوية وغيرها ومنها المساعدات التي جمعها رفاقنا في الحزب أو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أو الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي.

وللإشارة فإن إيصال المساعدات لم يكن أمرا متاحا للجميع ففي إحدى المرات التي حاولنا إيصالها تم التصدي لنا ومحاولة منعنا من طرف السلطة المحلية أمام مقر جماعة انكال بحضور القائد وتمكنا بفضل إصرارنا ومواجهتنا للمنع من دخوله من توزيع المساعدات التي كانت عبارة عن مواد غذائية وألبسة وأفرشة.

مساهمة الجالية المغربية بالخارج كذلك كانت مهمة جدا سواء عبر التحويلات المالية أو العينية حيث قمنا في إطار الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بإيصال أطنان من المساعدات من كندا إلى دواوير عديدة.

عموما التدخل الشعبي كان سريعا وقويا وحاول أن يستجيب لجل متطلبات التدخل العاجل فيما بقي دور الدولة بطيئا وآثاره قائمة إلى الآن وقد تستمر طويلا ما يستدعي المزيد من النضال والفعل في أفق تحقيق الكرامة للجميع.

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

من أجل نهوض طلابي شبابي عارم ضد المشاريع التصفية للنظام المخزني بقطاع التعليم العالي

عقد المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه الدوري العادي يوم الجمعة 29 غشت 2025، وبعد وقوفه على المستجدات التنظيمية والسياسية الوطنية المرتبطة بالدخول الاجتماعي والسياسي المُقبل، والدولية والواقع المُزري للشبيبة المغربية في ظل توالي حدة السياسات النيوليبرالية، يُعلن ما يلي:

● رفضه التام لمشروع قانون التعليم العالي المُقدم من طرف الحكومة الرجعية، والذي يحمل بنودا خطيرة جدا من قبيل الشرعنة العملية لخوصصة ما تبقى من مجانية التعليم العالي، وإفقاد كافة الأدوار البيداغوجية التأطيرية للأساتذة الباحثين، ناهيك عن الإعدام الكلي للعمل النقابي الطلابي الديمقراطي بإلغاء مكاتب الطلبة وتعويضها بلجان تنحصر فقط في ما هو «ثقافي وفني»، وذلك بعد الصحوة البطولية التي عرفتها مكاتب طلبة الطب والمهندسين والتطور المهم لمعركة مناهضة التطبيع الأكاديمي مع الكيان الصهيوني المجرم الإرهابي.

● دعوته كافة التنظيمات الشبابية السياسية والطلابية والنقابية والحقوقية الجمعوية للتكتل الفوري في أوسع مبادرة وحدوية نضالية قوية لمواجهة المشاريع التصفوية للنظام المخزني بقطاع التعليم العالي مع بداية الدخول الجامعي، ويثمن في هذا الصدد الاستعداد النضالي التي عبرت عنه التنسيقية الوطنية للطلبة المهندسين، واللجنة الوطنية لطلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة، وكذلك النقابات المكافحة المُمثلة لموظفي التعليم العالي، والنقابة الوطنية للتعليم العالي.

● مطالبته بإطلاق السراح الفوري لكافة المعتقلين السياسين ومعتقلي الرأي والمدونين، مع إدانته لتشديد أركان الدولة البوليسية، عبر التواتر المهول للاستدعاءات في حق الناشطين السياسيين والحقوقيين والنقابيين، والأحكام القضائية الصادرة في الآونة الأخيرة.

● يدين استمرار حرب الإبادة الجماعية المرتكبة من طرف الكيان الصهيوني في قطاع غزة المحاصر وفي الضفة الغربية وما خلفته من آلاف الشهداء والجرحى والمعطوبين، وبدعم من الامبريالية الغربية والرجعية العربية، ويُشيد بالصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية وما تسطره من دروس ملحمية تُسجل بمداد من ذهب في تاريخ حركات التحرر الوطني عبر العالم.

● دعمه الكامل والمطلق لأسطول الحرية البحري الأممي المتجه نحو قطاع غزة المُحاصر والمُدمر كليا، ويُثمن مشاركة الرفيق أيوب الحبراوي عضو اللجنة الوطنية لشبيبة النهج الديمقراطي ضمن الموكب المغربي المشاركة في الأسطول الأممي، ويحمل الكيان الصهيوني الإرهابي المسؤولية الكاملة عن سلامة وصحة المشاركين/ات.

● وقوفه بإجلال واحترام للذكرى السنوية لتأسيس الحركة الماركسية اللينينية المغربية – منظمة إلى الأمام وما قدمته من تضحيات محفورة بحبر من ذهب في تاريخ نضال الشعب المغربي، ويؤكد بهذه المناسبة وفاء شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بالاستمرارية الفكرية والسياسية لهذه المنظمة، وعلى رأسها إعطاء النفس الشبابي في بناء الحزب السياسي المستقل للطبقة العاملة الذي أعلن عنه رسميا في المؤتمر الخامس لحزبنا، قصد إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي المفتوح على الأفق الاشتراكي.

المكتب الوطني
02 شتنبر 2025

حدث الأسبوع

«أسطول الصمود العالمي» يبحر لكسر الحصار ووقف حرب الإبادة

ب. الحسين

من مرافئ ميناء مدينة برشلونة الإسبانية التأم آلاف الداعمين لقضية فلسطين في أجواء يطبعها التحدي والإصرار على الانتصار للإنسانية والقضايا العادلة جاؤوا لتوديع «أسطول الصمود العالمي» الذي يبحر نحو غزة، محمّلا بالأمل، ساعيًا إلى كسر الحصار الإجرامي المفروض عليها ووقف جرائم حرب الإبادة والتطهير العرقي والتجويع والتهجير.. التي لم يتوقف الكيان الصهيوني الإرهابي عن ارتكابها ضد أبناء غزة الصامدة بمشاركة ودعم الأنظمة الامبريالية وعلى رأسها إدارة أمريكا أم الإرهاب...

«أسطول الصمود العالمي» الذي يضم عشارات السفن والقوارب ويشارك فيه آلاف الأحرار والحرائر من أكثر من 44 دولة، من تيارات ومرجعيات مختلفة، تربطهم روح ومبادئ التضامن الإنساني، منهم مفكرون، سياسيون، مثقفون، فنانون صحافيون ورياضيون ....، رفضوا أن يكونوا شركاء في الجريمة وانتفضوا في وجه أنظمتهم الداعمة أو المتواطئة مع الكيان الإرهابي الذي كُشفت جرائمه التي فاقت في بشاعتها كل الجرائم التي عرفها تاريخ الإنسانية، زيف الدعاية الصهيونية والأساطير المؤسسة لها وتظهر أن هذا الكيان وداعميه من الرأسمالية الامبريالية وعملائها، هو أخطر عدو يهدد مستقبل الإنسانية في التاريخ المعاصر، حيث أن الرأسمالية العالمية وعكس ما تدعيه، لم تكن يومًا نصيرة لحقوق الإنسان وللعدالة والمساواة. بل هي في جوهرها وعبر التاريخ، مبنية على الاستغلال واستعمار الشعوب ونهب ثرواتها واستعبادها وإثارة الحروب وإذكاء الصراعات والتناحرات...

رغم تهديدات قادات الإرهاب ومجرمي الحرب في الكيان الصهيوني ووعيدهم، يصر منظمو «أسطول الصمود العالمي» والمشاركين فيه ومؤيديهم من كافة بقاع العالم على إنجاز مهمتهم الإنسانية وعزمهم الاستمرار في نضالهم وتحديهم بتنظيم المزيد من قوافل التضامن والدعم حتى فك الحصار الظالم ووقف حرب الإبادة والتطهير العرقي ودعمهم لنضال ومقاومة الشعب الفلسطيني من أجل حقه في الاستقلال وتقرير المصير وأقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين...

هي رسالة لن يستوعبها المطبعون الذين لازالت أيديهم ممتدة تصافح الأيادي الملطخة بدماء أطفال ونساء وبنات وأبناء فلسطين، لأن عمالتهم للكيان وصانعته الامبريالية أعمت بصيرتهم وثقبت ذاكرتهم التي لن تستيقظ إلا بعد فواة أوانهم.

فكل التحية لأحرار وحرائر أساطيل الحرية: مادلين، حنظلة وصمود وللشعوب المنتفضة في المدن عبر العالم للتعبير عن تضامنها مع أعدل قضية «قضية فلسطين» ورفضها لأبشع الجرائم التي ترتكب أمام أنظار ما يسمى المنتظم الدولي وأمام العالم، وتعطي الدروس في التضامن والصمود والإبداع وقوة الإرادة. تحية لعمال ميناء جينوا بإيطاليا وموانئ إسبانيا على مواقفهم البطولية...، تحية للمشاركات والمشاركين من المغرب تونس الجزائر....